# مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة التاسعة عشر

آب 2016

- دولة رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي وأعضاء الفريق الإقتصادي يلتقي أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين
- مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين يلتقي عطوفة مدير الأمن العام
- الطباع خلال لقاء السفير الإماراتي لدى المملكة أكد على استعداد الجمعية لتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الإماراتيين

جمعيـة رجـال الأعـمـال الأردنيـيـن
Jordanian Businessmen Association

# بنك الإسكان
# أفضل بنك في الأردن

## وفقاً لجوائز مجلة بانكر الشرق الأوسط 2016

بنك الإسكان
Housing Bank
بنـكي للحـياة

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

# مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

# رؤيتنا

ريادة جمعيات الأعمال
من خلال تكريس خبرة أعضائها
في تطوير المناخ الاستثماري
في المملكة وتعزيز أعمال
داعمة للاقتصاد الوطني

# رسالتنا

توفير البيئة اللازمة لتمكين
القطاع الخاص من أداء دوره
الريادي، لتأدية المهام الاقتصادية
والاجتماعية التي من شأنها تحفيز
الاستثمار بما يتوافق ومصلحة
الاقتصادي الوطني

# في هذا العدد


| | |
|---|---|
| - افتتاحية العدد | 4 |
| - دولة رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي وأعضاء الفريق الإقتصادي يلتقي أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين | 5 |
| - برعاية دولة رئيس الوزراء جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستضيف إجتماعات مجلس الأعمال الأردني الفرنسي | 8 |
| - مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين يلتقي عطوفة مدير الأمن العام | 11 |
| - قطاع الإتصالات الأردني... نحو مستقبل واعد ... بقلم الدكتور المهندس غازي الجبور | 14 |
| - وفد جمعية رجال الأعمال الأردنيين يلتقي رئيس الحكومة التونسية وعدد من المسؤولين الحكوميين | 18 |
| - مدير مركز مجموعة الشرق الأوسط وافريقيا التابعة لمؤسسة سنغافورة الدولية يزور الجمعية | 21 |
| - الطباع خلال لقاء السفير الإماراتي لدى المملكة أكد على استعداد الجمعية لتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الإماراتيين | 23 |
| - مراقب عام الشركات يطلع رجال الأعمال الأردنيين على مشروع قانون الشركات | 24 |
| - الدكتور فوزي الحموري عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين رئيساً لمجلس إدارة جمعية المستشفيات الخاصة | 25 |
| - مستقبل الاقتصاد الأردني والتحديات والفرص .... بقلم الدكتور محمد ابو حمور | 26 |
| - زيارة وزير الإقتصاد والمالية المكلف بالصناعة الجيبوتي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين | 29 |
| - زيارة سفير سنغافورة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين | 32 |
| - الهيئة العامة العادية لجمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد إجتماعها السنوي عن العام 2015 | 33 |
| - الملاح: تنفيذ توصيات مجلس الأعمال الأردني التونسي سترفع حجم الإستثمارات بين البلدين | 35 |
| - دور هيئة تنشيط السياحة في المملكة ... بقلم الدكتور عبدالرزاق عربيات | 36 |
| - الأردن والطاقة المتجددة .... بقلم الدكتور ابراهيم بدران | 38 |


المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 533 8035
فاكس
+962 6 533 76 17

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

www.jba.com.jo

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

# افتتاحية العدد

## بسم الله الرحمن الرحيم

يسر جمعية رجال الاعمال الاردنيين ان تقدم اليكم هذا العدد من مجلة مجتمع الاعمال، تعرض فيه اهم نشاطات الجمعية التي تعكس دور الجمعية الهام في خدمة مجتمع الاعمال والاقتصاد الوطني . فخلال الربع الثاني للعام 2016، التقى اعضاء مجلس ادارة الجمعية في شهر رمضان المبارك مع دولة رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي بحضور نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الصناعة والتجارة والتموين معالي الدكتور جواد العناني واعضاء الفريق الاقتصادي للحكومة، تم خلاله بحث ومناقشة اخر المستجدات على الساحة الاقتصادية وعرض لدولة الرئيس مقترحات تقدمت بها الجمعية للنهوض ببيئة الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص ومواجهة التحديات التي يمر بها الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الصعبة للمنطقة ، وتم الاتفاق على عقد اجتماع قادم لبحث المقترحات مع معالي نائب رئيس الوزراء . وبرعاية دولة رئيس الوزراء، استضافت الجمعية اجتماعات مجلس الاعمال الاردني الفرنسي، بين الجمعية وميديف حيث ترأس السيد بيار غاتاز ، رئيس ميديف، وفد رجال الاعمال الفرنسيين. كما زار اعضاء مجلس ادارة الجمعية سعادة السيدة عفيفة الملاح سفيرة الجمهورية التونسية في عمان، لوضع سعادة السفيرة بنتائج زيارة وفد الجمعية الى تونس، والقرارات المنبثقة عن مجلس الأعمال الأردني التونسي بين الجمعية وكونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، وقد التقى رئيس وأعضاء الوفد دولة رئيس الحكومة التونسية السيد الحبيب الصيد، ووزير النقل السيد أنيس غديرة، ووزير التجارة السيد محسن حسن، ومستشار فخامة رئيس الجمهورية السيد رضا شلغوم. كما زار مجلس ادارة الجمعية سعادة السيد بلال البدور سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في المملكة لبحث العلاقات الاقتصادية بين الاردن ودولة الامارات العربية المتحدة خاصة على مستوى القطاع الخاص وسبل تعزيز هذه العلاقات .و التقى مجلس ادارة الجمعية عطوفة اللواء عاطف السعودي مدير الأمن العام للتعرف على الإجراءات المتخذة في خدمة القطاع التجاري والصناعي في المملكة، واستقبلت الجمعية معالي السيد الياس موسى دواله وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالصناعة الجيبوتي وسعادة السيد محمد علي مؤمن سفير جمهورية جيبوتي المعتمد لدى البلاط الملكي الهاشمي ، و سعادة السيد محمد عمران مدير مركز مجموعة الشرق الاوسط وافريقيا في الرياض والتابعة لمؤسسة سنغافورة الدولية المنبثقة . وفي لقاء عطوفة مراقب الشركات الدكتور عمر الزعبي، تم مناقشة مشروع قانون الشركات وطرحت مقترحات الجمعية لتطوير هذا القانون بما يتناسب والوضع الاقتصادي في الاردن وسبل تشجيع وجذب المستثمرين. والى جانب اهم نشاطات الجمعية، نعرض لكم في هذا العدد عدة مقالات حول مواضيع هامة للاقتصاد الوطني ومنها مقالا لمعالي الدكتور محمد ابو حمور امين عام منتدى الفكر العربي حول مستقبل الاقتصاد الاردني والتحديات والفرص» ومقالاً لعطوفة الدكتور عبد الرزاق عربيات ،مدير عام هيئة تنشيط السياحة، حول «دورهيئة تنشيط السياحة بالمملكة». ومقالاً لعطوفة المهندس غازي الجبور ، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات الاردنية، بعنوان « قطاع الاتصالات الاردني ذو مستقبل واعد » وستتعرفون من مقال معالي الدكتور ابراهيم بدران، مستشار الرئيس للعلاقات الدولية في جامعة فيلادلفيا ، على اهم مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة .املين ان يساهم هذا العدد من مجلة مجتمع الاعمال في خدمة مجتمع الاعمال الاردني بما يحتويه من مواضيع هامة .

**حمدي الطباع**
**رئيس الجمعية**

# دولة رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي وأعضاء الفريق الإقتصادي يلتقي أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين

عقد في جمعية رجال الاعمال الاردنيين بتاريخ 2016/06/29 لقاءا بين اعضاء مجلس ادارة الجمعية ودولة رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي بحضور نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الصناعة والتجارة والتموين واعضاء الفريق الاقتصادي .

وأعلن رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي ان الشركات التي تعطي اولوية التوظيف للأردنيين سيتم منحها نقاطا فنية اضافية تؤهلها للمنافسة بشكل اكبرعلى تنفيذ العطاءات الحكومية.

واكد رئيس الوزراء ان الحكومة تتطلع لدور اكبر للقطاع الخاص للمساهمة في ايجاد حلول لمشكلة البطالة وقال (اذا لم يعين القطاع الخاص اردنيين ستكون كل الاجراءات المتخذة غير ذات جدوى )

واكد ان العمالة الاردنية افضل في مجال الدورة الاقتصادية كونها تدخل في الدورة الانتاجية والشرائية الاستهلاكية، قائلا «ان الحكومة تمد يدها للقطاع الخاص لمزيد من التعاون والتنسيق لايجاد حلول للتحديات الاقتصادية التي تواجه الوطن».

ولفت الى ان الحكومة وهي تدرك بأنها موجودة لخدمة القطاع الخاص فإنها جادة في بحث جميع القضايا والهموم التي تهم القطاع ومحاولة ايجاد حلول لها، معربا عن ادراكه لمدى حرص القطاع الخاص على رفعة الوطن وازدهاره.

واشار الملقي الى ان القوانين التي سيتم ارسالها الى مجلس النواب القادم يجب ان يتم بحثها مع القطاع الخاص واخذ رأيه بها قبل ارسالها للنواب، كاشفا عن نية الحكومة دعوة 50–60 من كبريات الشركات العالمية ورجال اعمال ومغتربين اردنيين ومحليين خلال شهر آب القادم لإطلاعهم على المشروعات التي تم عرضها خلال منتدى دافوس وامكانية مشاركتهم في التنفيذ.

وقال «هي ليست تظاهرة بقدر ما هو لقاء تعريفي تفصيلي بهذه المشاريع وهو ايضا ليس مؤتمرا للمغتربين الاردنيين»، لافتا الى ان صندوق الاستثمار الاردني سيقوم مقام الحكومة في القضايا الاقتصادية الخاصة بالاستثمار فيما يتعلق بتخصيص الاراضي والاعفاءات والتسهيلات على ان تنتهي بالنهاية ملكية المشاريع له.

وبين انه «لا بد من انشاء شركة اردنية يتم طرح اسهمها في سوق عمان المالي تكون مفتوحة للصناديق والبنوك وحتى الافراد استثمار اموالهم بها»، مشيرا الى ان الشركة ستقوم على تنفيذ المشاريع الواردة في صندوق الاستثمار ومؤكدا اننا نريد ان يكون للقطاع الخاص الزخم الاكبر في تنفيذ هذه المشاريع.

وكان رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين حمدي الطباع اشار في بداية اللقاء الى ان الجمعية عقدت عدة اجتماعات لوضع خطة عمل للمساهمة في تحمل المسؤولية وتخطي الصعوبات الاقتصادية التي يمر بها الاردن. واكد ان المساءلة والشفافية والقناعة والثقة لا بد ان تكون عنونا للعمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص.

واستعرض الطباع مجموعة من القضايا التي تهم القطاع الخاص، مؤكدا اهمية ايلاء موضوع القضاء الاهمية اللازمة واتخاذ ما يلزم لتسريع اجراءات التقاضي فضلا عن تفعيل قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية.

واقترح ان تقوم الحكومة بتقديم اراض للتعاونيات من مجموعات من الشباب لإقامة مشاريع صغيرة بتمويل من المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بقروض ميسرة او اي مصدر تمويلي اخر.

وطالب بإعادة النظر بقانون ضريبة الدخل بشكل يخفض العبء الضريبي على المواطن الاردني، لافتا الى اهمية ان يحتوي التعديل على حوافز للشركات وكذلك اعادة النظر في الشرائح ونسبة الضريبة لبعض القطاعات.

كما طالب بتشجيع اقامة مشاريع الطاقة المتجددة كبديل عن تعويض خسائر شركة الكهرباء الوطنية والسماح باستيراد السيارات التي تعمل على الديزل ذات المواصفات الاوروبية الصديقة للبيئة. واكد الطباع اهمية تنظيم النقل العام ووسائطه وتسهيل قدوم وانتقال المرضى العرب للعلاج في المملكة والسماح بترخيص كليات طب متخصصة ودراسة امكانية انشاء مركز طبي اقليمي في العقبة.

وثمن عاليا قرار الحكومة الاخير بتنشيط سوق العقار بتخفيض رسم البيع ورسم بيع العقار بنسبة 50 بالمائة لكليهما متمنيا استمرار العمل بالقرار دون تحديد فترة له.

كما اكد رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين اهمية تعزيز عمل مجلس الاعمال الاردني السعودي خدمة لمصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

واجاب الوزراء على الملاحظات التي ابداها رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين حيث اكد نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور جواد العناني ان مهمة الحكومة الاساسية هي تشجيع الاستثمار وتهيئة البيئة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات التي تسهم في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، مشيرا الى ان هناك مجموعة من الاجراءات سيتم اتخاذها لإنعاش السوق المالي.

وزير التخطيط والتعاون الدولي عماد فاخوري اكد انه تجري متابعة تنفيذ ما تم الالتزام به في مؤتمر لندن فيما يتعلق بدعم الاردن مثلما ان المفاوضات بشأن تبسيط شهادات قواعد المنشأ تسير بالشكل الصحيح.

وبين وزير العدل الدكتور بسام التلهوني بشأن تسريع اجراءات التقاضي انه تمت مراجعة قوانين اصول المحاكمات المدنية والتنفيذ ومحاكم الصلح الامر الذي من شأنه تسريع اجراءات التقاضي، مؤكدا ان قانون الوساطة سيكون له دور كبير بهذا المجال.

واشار الى ان قانون اصول المحاكمات المدنية يتيح للقاضي وضع جدول زمني امام الاطراف للانتهاء من القضية.

وزير المالية عمر ملحس اشار الى ان تعديل قانون ضريبة الدخل مطلب من اكثر من جهة ويجري العمل حاليا على تعديل القانون بهدف توسيع القاعدة الضريبية لتكون اكثر عدالة.

وزير العمل وزير الطاقة بالوكالة علي الغزاوي اشار الى ان كلفة استيراد الطاقة انخفضت نتيجة زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي، لافتا الى ان هناك محاولات لاستيراد الغاز من اكثر من جهة. وعرض وزير النقل المهندس يحيى الكسبي للخطة الشمولية لتطوير منظومة النقل العام.

وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سامي هلسه عرض خطة الوزارة فيما يتعلق بالمشروعات الحيوية لتحسين شبكة الطرق، فيما تحدث وزير الدولة خالد الحنيفات عن موضوع تدوير النفايات، مؤكدا ان الوضع ملح للسير بهذا الاتجاه للتخلص من النفايات وتوليد الطاقة منها والمحافظة على البيئة.

# برعاية دولة رئيس الوزراء جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستضيف إجتماعات مجلس الأعمال الأردني الفرنسي

مندوبة عن رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور افتتحت وزيرة الصناعة والتجارة والتموين المهندسة مها علي اجتماعات مجلس الاعمال الاردني الفرنسي الذي استضافته جمعية رجال الاعمال الاردنيين بتاريخ 2016/05/18 بين الجمعية وميديف حيث ترأس السيد بيار غاتاز رئيس ميديف وفد رجال الاعمال الفرنسيين وفي كلمتها الترحيبية بالوفد دعت وزيرة الصناعة والتجارة الى فتح قنوات جديدة للتعاون الاستثماري والتجاري وبناء شراكات اقتصادية مثمرة بين الاردن وفرنسا .

وشددت على ضرورة ايجاد وسائل مختلفة لتقليص الفجوة في الميزان التجاري بين البلدين وبخاصة لجهة الصادرات الاردنية التي بلغت خلال العام الماضي 11 مليون دولار مقابل 373 مليون دولار مستوردات.

وقالت ان الاردن يشجع الشركات الفرنسية لمواصلة استكشاف فرص الاستثمار بمجالات البنية التحتية والطاقة المتجددة والسكك الحديدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة، والاستفادة من شبكة الاتفاقيات التجارية الموقعة مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية.

ودعت وزيرة الصناعة التي افتتحت الاجتماعات مندوبة عن رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور، رجال الاعمال الفرنسيين للانضمام الى جهود الاردن الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والازدهار وتوسيع الفرص التجارية، والاستفادة من المملكة كبوابة للقيام بأعمال تجارية في المنطقة.

وقالت ان علاقات الصداقة والتعاون بين المملكة وفرنسا عميقة الجذور وتوجت اخيرا بزيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند للاردن الشهر الماضي وعقد منتدى اعمال على هامشها ما اسهم باعطاء دفعة قوية لتعزيز علاقات البلدين الاقتصادية لمستويات اعلى.

وعبرت وزيرة الصناعة عن تقديرها للحكومة الفرنسية لدعم المملكة بخصوص تبسيط قواعد المنشأ باعتبارها واحدة من أهم نتائج مؤتمر لندن للمانحين متوقعة ان يؤدي ذلك لتشجيع الاستثمارات الجديدة وتعزيز التجارة الثنائية من خلال توفير الدعم للمنتجات المصنعة بالأردن للوصول للاسواق الاوروبية.

واستعرضت المهندسة علي الانجازات الكبيرة التي حققها الاردن بالمجالات الاقتصادية وتحرير التجارة مشيرا الى الى ان الناتج المحلي الاجمالي زاد من 5.8 مليار دولار عام 2000 الى نحو 37 مليار دولار خلال العام الماضي بالاضافة لتضاعف دخل الفرد ثلاث مرات ونمو الصادرات.

واكدت المهندسة علي ان بيئة الاعمال الاردنية اثبتت قدرتها على المنافسة اقليميا ودوليا وهناك الكثير من قصص النجاح لاستثمارات اجنبية قائمة بالمملكة مؤكدة ان الحكومة تبذل جهودا كبيرة لتوفير قاعدة قوية لزيادة الصادرات وترويج الأردن كمركز لممارسة الأعمال التجارية بالمنطقة، بالاضافة لانجاز رؤية الاردن 2025 وقانون جديد للاستثمار.

الى ذلك واعرب رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين حمدي الطباع عن تقدير مجتمع الاعمال الاردني لمواقف فرنسا الداعمة للأردن بالمجالات الاقتصادية والمساعدات التنموية التي تقدمها وللتعهد الذي قدمته فيما يتعلق بتسهيل قواعد المنشأ لغايات التصدير لدول الاتحاد الأوروبي، ودعمها لتنفيذ قرارات مؤتمر لندن للمانحين المتعلقة بدعم الاردن لتحمل اعباء استضافة اللاجئين السوريين.

واشاد الطباع بالاستثمارات الفرنسية بالمملكة والمقدرة بنحو 1.5 مليار دولار ودورها بالتنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب والمساهمة برفع مستوى المعيشة ونقل التكنولوجيا للقطاعات التي تعمل فيها، داعيا رجال الاعمال الفرنسيين للاستفادة من فرص الاستثمار القائمة وبيئة الاعمال الجاذبة بالاردن.

وقال ان الاردن بات انموذجا على مستوى المنطقة بالعدد من القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية ومنها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة خاصة الطاقة المتجددة، والنقل العام داخل المدن والمياه والاستثمار السياحي.

واوضح الطباع خلال اجتماع المجلس الذي تأسس منذ 22 عاما بين جمعية رجال الاعمال الاردنيين ومنظمة ارباب العمل الفرنسيين ( ميديف)، ان صادرات الاردن الى فرنسا ضئيلة جدا لان المنتجات الاردنية تواجه صعوبة بالغة في دخول السوق الفرنسية واسواق اوروبا بشكل عام.

وقال ان الاردن يطمح ليكون نقطة انطلاق للاستثمارات الفرنسية لدول المنطقة عبر موقعه الجغرافي المميز وعلاقاته التجارية مع الدول العربية بموجب اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى ومزايا اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية وكندا وتركيا وسنغافورة ما يفتح كبرى الاسواق العالمية امام المنتجات التي تصنع بالمملكة.

وعبر عن امله بان يتم الاتفاق على تأسيس معهد تدريب تقني بالأردن بالتعاون بين وكالة الانماء الفرنسية والمؤسسات الاردنية المعنية والاستفادة من الخبرات الفرنسية بمجال تاهيل وتنمية الموارد البشرية وتدريب الشباب بقطاع تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية.

ودعا الطباع للتعاون بين الجامعات الاردنية والجامعات والمعاهد الفرنسية العريقة بمجال البحث العلمي وتبادل الخبرات والبرامج التعليمية بقطاع التعليم العالي .

بدوره، اكد رئيس منظمة ارباب العمل الفرنسيين ( ميديف ) بيير غاتاز ان منظمته التي تمثل 750 الف شركة ومؤسسة اقتصادية ترغب المساهمة بمسيرة التنمية بالاردن لمساعدته على مواجهة اعباء اللاجئين السوريين.

وقال ان الشركات الفرنسية يجب ان تكون اكثر فاعلية من ذي قبل في الاردن لدعم جهوده في الاستقرار، مشددا على ضرورة زيادة التعاون الصناعي، على الرغم من ان فرنسا تبقى المستثمر الاكبر غير العربي بالمملكة وتوظف الشركات الفرنسية مباشرة اكثر من 4 الاف اردني.

واكد ان قطاع الخدمات والبنية التحتية مهم للشركات الفرنسية التي ترغب من خلاله بالاسهام في تنمية الاردن، فلدى الشركات الفرنسية خبرة معروفة عالميا في المشاريع الضخمة التي تراعي اعلى معايير الجودة، كما تلتزم هذه الشركات بالتواصل مع المجتمع المحلي وتعزيز نقل المعرفة التقنية والتعاون الصناعي طويل المدى.

واشار غاتاز الى ان الوفد التجاري الذي يرافقه يضم عشرين شركة ومؤسسة فرنسية بقطاعات البنية التحتية والتمويل والهندسة والاتصالات والتدريب المهني

# مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين يلتقي عطوفة مدير الأمن العام

التقى رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين عطوفة اللواء عاطف السعودي مدير الأمن العام بتاريخ 2016/06/01 في مقر مديرية الأمن العام، حيث حضر الاجتماع معالي حمدي الطباع رئيس الجمعية، وأعضاء مجلس الإدارة السيد عبد الحليم عابدين والسيد محمد البلبيسي، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

وأكد معالي السيد حمدي الطباع في بداية اللقاء على أن نجاح المملكة في المحافظة على الأمن والاستقرار ، الأمر الذي أدي إلى بناء قواعد متينة للنمو الاقتصادي وحركة الاستثمار في المملكة، إلا أنه لا يزال هنالك بعض المعوقات في الإجراءات المتخذة والممارسات التي تحد من تطوير عملية الاستثمار، وضرورة تخصيص مسار خاص لرجال الأعمال والمستثمرين في المعابر والمطارات.

وقدم عطوفة مدير الأمن العام شرحاً عن الإجراءات المتخذة في مدير الأمن العام والتطوير المستمر على عمل أجهزة الأمن العام والإجراءات المتخذة في خدمة القطاع التجاري والصناعي في المملكة، وأولوية منح ميزة للتاجر الأردني في عطاءات المديرية، من جهة أخرى الإجراءات المتخذة بشكل عام لتسهيل إجراءات دخول المستثمرين وسهولة تنقلهم إلى المملكة.

من جهة أخرى، استمع عطوفة مدير الأمن العام إلى بعض الملاحظات من أعضاء مجلس الإدارة التي تواجه قطاع الأعمال في المملكة بما في ذلك قطاعات التجارة والمقاولات والصناعة، وحركة السير التي تعتبر من أهم المعوقات التي تحد من عملية انجاز المعاملات اليومية والتجارية.

في نهاية اللقاء أكد معالي حمدي الطباع على أن الأمن في الأردن ميزة جذب تنافسية عظمى يسعى لها المستثمر الأجنبي للحفاظ على أمواله وممتلكاته، التي تحد من مستويات البطالة التي تعتبر جزءً من تجاوز بعض فئات المجتمع على القانون.

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾

# شركة التأمين الإسلامية م.ع.م

## أول شركة تأمين إسلامي ( في الأردن )

تعاهد الله ثم تعاهد كلّ من دعم ويدعم مسيرة الاقتصاد الإسلامي عامة ومسيرة التأمين الإسلامي خاصة بأن تحافظ على التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها ، وأن تبقى في خدمة عملائها على الوجه الأكمل وبما يرضي الله تبارك وتعالى كما عودتكم دائماً منذ تأسيسها عام ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

وهي الآن، بما لديها من طاقات وخبرات بشرية متخصصة في جميع مجالات التأمين المعروفة محلياً وعالمياً فإنها تقوم بتوفير كافة الاحتياجات التأمينية لجميع القطاعات، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

للاستفسار يرجى الاتصال على هاتف رقم ٥٦٨ ٣٣١٠ أو مراجعة مكاتب شركة التأمين الإسلامية

الإدارة العامة : شارع وصفي التل (الجاردنز)– (٩٤) مجمع الطباع – هاتف ٠١٥١ ٥٦٢ – فاكس ١٤١٤ ٥٦٢

عمّان : ص.ب ٩٤١٠٠٠ – الرمز البريدي ١١١٩٤ – الأردن

البريد الالكتروني : islamicinsurance@orange.jo

الموقع الالكتروني : www.islamicinsurance.jo

فرع الوحدات : هاتف : ٠٦ – ٤٧٥ ٥٩٩٤

فاكس : ٠٦ – ٤٧٤ ١٨٠٨

فرع شفا بدران : هاتف : ٠٦ – ٥٢٣٧٧٥١

فاكس : ٠٦ – ٥٢٣٧٧٦١

فرع ماركا : تلفاكس : ٠٦ – ٤٨٨١٢٠٠


رؤى إسلامية لخدمات تأمينية

٢٠ عاماً من الريادة والعطاء في خدمة الاقتصاد الإسلامي

"التعاون رسالتنا و التكافل غايتنا"

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن، تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 12 مليون دينار أردني. وقد أنشأت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني الذي أقرته المجامع الفقهية وهيئات كبار علماء الشرع الشريف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية ذات مبدأ أساسي يرتكز على إدارة أموالها وفق مبادئ وأحكام التأمين التعاوني المقرّ شرعاً وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم.

وكانت النتائج المالية للشركة لسنة 2015 جيدة ومحافظة على مكانتها المميزة في سوق التأمين التكافلي الإسلامي، وبلغت إجمالي الأقساط المكتتبة حوالي 22,9 مليون دينار مقابل 21,4 مليون دينار لعام 2014 أي بنسبة نمو 7٪. فيما بلغت أرباح الشركة المتحققة في نهاية عام 2015 قبل الضريبة حوالي 2,9مليون دينار مقابل حوالي 2,3مليون دينار لعام 2014 بنسبة نمو مقدارها 26٪ .أما التعويضات المدفوعة خلال عام 2015 فقد بلغت حوالي 12,9 مليون دينار مقابل 13,1 مليون دينار لعام 2014، وبلغت حصة المساهمين من الأرباح قبل الضريبة حوالي 2,4مليون ديناراً مقابل 1,6 مليون دينار لعام 2014 و بلغت حصة حملة الوثائق من الارباح 547 ألف دينار مقابل 715 ألف دينار لعام 2014. أما مجموع موجودات الشركة لعام 2015 فقد ارتفعت لتصل إلى حوالي 37,212 مليون دينار مقابل 33,636 مليون دينار لعام 2014 بنسبة نمو ١١٪، في حين بلغت حقوق المساهمين حوالي17,560 مليون دينار مقابل 17,572 مليون دينار لعام 2014 .

كما أشاد السيد أحمد صباغ مدير عام شركة التأمين الإسلامية بالنتائج المتحققة لشركة التأمين الإسلامية والتي تؤكد على قوتها وريادتها بتطبيق نظام التأمين التعاوني والتكافلي الإسلامي ودورها في رفد الاقتصاد الوطني. حيث تهيمن شركة التأمين الإسلامية على الحصة الأكبر من سوق التأمين التكافلي في الأردن، وتحتل مكانة متميزه من السوق التكافلي داخل الأردن وخارجه. وقد حازت على العديد من الجوائز والتصنيفات الإئتمانية المميزة. كما ساهمت بتأسيس العديد من شركات التأمين الإسلامي في مختلف الدول العربية.

وقد احتفلت شركة التأمين الإسلامية هذا العام بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيسها ضمن حفل استقبال أقامته بتاريخ 11.04.2016في قاعات جبري المركزي وبحضور ومشاركة واسعة من مختلف الشخصيات الرسمية وممثلي الهيئات الرسمية والاجتماعية وكبار متعاملي الشركة.

من احتفالية العشرين عاماً على تأسيس شركة التأمين الإسلامية

# قطاع الإتصالات الأردني... نحو مستقبل واعد

بقلم: الدكتور المهندس غازي الجبور
رئيس مجلس مفوضي
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة أحد قطاعات البنية التحتية الهامة والمؤثرة في دعم الاقتصاد الأردني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، حيث يعتبر تطور الخدمات المقدمة من خلاله مدخلاً وأساساً لنمو الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، ولعل السياسات الموجهة نحو السوق والبنية التحتية وتأهيل الكوادر العاملة دفعت نحو تعزيز وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء.

ولقد أصبح قطاع الاتصالات الأردني من القطاعات المتطورة والمؤثرة على المستوى الإقليمي والدولي، مما يحتم علينا أن نحافظ على هذا الدور الريادي، وصولاً إلى وضع مكانة للأردن لتكون من تلك الدول المؤثرة في اتخاذ القرارات حول مستقبل القطاع متجاوزين بذلك صغر المساحة الجغرافيه التي يشكلها.

لقد أنشئت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بموجب قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995، كمؤسسة حكومية مستقلة معنية بتنظيم قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تقع على عاتقها مسؤوليات ومهام عديدة من ضمنها تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة وفقاً لقانون الاتصالات والسياسة العامة للحكومة لضمان تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بسوية عالية وأسعار معقولة وحماية مصالح المستفيدين، وبما يحقق الأداء الأمثل لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، اضافة الى وضع أسس تنظيم قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يتفق مع السياسة العامة المقررة لتقديم الخدمات على النحو الذي تقتضيه متطلبات التنمية الشاملة في المملكة، وتحديد الحد الأدنى لدرجة جودة الخدمة التي يلتزم المرخص لهم بتقديمها لتحقيق حاجات المستفيدين بالتشاور مع المرخص لهم ودون الزامهم بحلول تقنية محددة» وغيرها من المهام التنظيمية المتخصصة، كما تتولى الهيئة مهام تنظيم قطاع البريد في المملكة ومراقبة أداء جميع مقدمي الخدمات البريدية والتأكد من التزامهم بنصوص القانون تنفيذاً لأحكام قانون الخدمات البريدية رقم (34) لسنة 2007.

وتنفيذاً للمهام والمسؤوليات المشار اليها، فاننا في هيئة تنظيم قطاع الاتصالات نسعى الى تحقيق رؤية شمولية للقطاع تتمثل بتكوين بيئة اتصالات وخدمات بريدية متطورة تدعم بفاعلية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الأردن وتحفز التنافسية، من خلال تفعيل رسالتنا المرتكزة على ضمان توفر خدمات اتصالات وبريدية متقدمة ذات جودة عالية و بأسعار مناسبة للجميع، وإدامة بيئة تنظيمية متكيفة تحفز التنافسية، والعمل مع جميع المستفيدين والشركاء بانفتاح وشفافية ومهنية عالية، وحماية مصالح المستفيدين من خدمات الاتصالات والبريد والاستمرار بنشر التوعية بحقوقهم وواجباتهم، والحفاظ على بناء مؤسسي بمقاييس عالمية.

ان انتشار الخدمات المتنوعة في هذا القطاع الحيوي الهام، وارتفاع أعداد مستخدميها عاماً تلو العام ودخول خدمات وتكنولوجيات حديثة وبنحو متسارع، لهو مؤشر واضح على مدى الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز التنمية المستدامه والتي تتطلب عملاً تشاركياً موحداً وسياسات تشريعية مرنه تتلاءم والمتغيرات المتسارعة التي تطرأ عليه وتلك التي يحدثها في باقي قطاعات العمل المختلفة، بحيث تهدف تلك التشريعات والتشاركية إلى تذليل الصعوبات التي تواجه مقدمي خدمات الاتصالات في أداء أعمالهم، بما يسهم في عملية تنمية وتطوير القطاع وتحسين جودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضا المستفيدين بسوية عالية وأسعار معقوله.

إن مسألة انتشار الخدمات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى جودة الخدمات، فعندما تمتاز الخدمة المقدمة بجودة عالية وأسس تحكم تقديمها بمستوى عال من الكفاءة، سنجد انتشاراً وقبولاً بين كافة الفئات غير متناسين تأثير عوامل أخرى تحكم مسألة كفاءة الخدمة ودورها في المنافسة على مستوى السوق. ولعل كافة المؤشرات تدلل على أهمية هذا الجانب والتطلع إلى تحسين مستواه على النحو الذي يضمن استمرارية الخدمة على النحو الأمثل.

ومن هنا، سيشهد العام 2016 تنفيذ مشاريع ومبادرات متخصصة في مجال تحسين وتطوير جودة الخدمات المقدمة من قبل المرخصين العاملين في سوق الاتصالات والبريد على حد سواء وذلك بالتنسيق مع أولئك الشركاء من خلال وضع وتنفيذ آليات العمل المشترك مع القطاع الخاص والتشاركية في تحقيق الإنجاز، وتنفيذ مشاريع المسوحات المتخصصة واعتماد أنظمة فحص جودة متخصصة وتدريب المتخصصين في هذا المجال إضافة الى الإعلان عن أفضل مشغل في السوق والتي ستكون مسألة الجودة على رأس سلم معايير المقارنات وغيرها من المشاريع، ليكون العام 2016 عام « الجودة» باستحقاق.

## إيهاب السعدي مديراً عاماً لبنك الإسكان

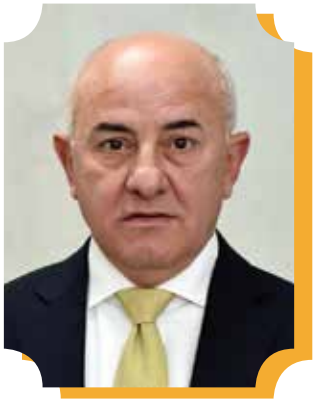

السيد إيهاب غازي السعدي

قرر مجلس إدارة بنك الإسكان في اجتماعه بتاريخ 2016/04/21 تثبيت السيد إيهاب غازي السعدي بوظيفة «المدير العام للبنك» وذلك اعتباراً من تاريخ الاجتماع علماً بأن السيد السعدي شغل منصب المدير العام / بالوكالة للبنك من تاريخ 2015/11/15 .

ويذكر أن السعدي كان قد بدأ العمل لدى بنك الاسكان بمنصب مدير تنفيذي/ الاستثمار وتمويل المشاريع الكبيرة ، ثم نائباً للمدير العام للأعمال المصرفية "CBO" ، كما شغل العديد من عضويات هيئات ومجالس إدارة لشركات كبرى منها شركة سرايا العقبة ممثلاً عن صندوق استثمار الضمان الاجتماعي، والشركة المتخصصة للتأجير التمويلي ، وشركة جورد أنفست وغيرها ممثلاً عن بنك الإسكان .

ومن الجدير ذكره أن السيد السعدي يحمل شهادة الماجستير في « الإدارة المالية» من الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة CPA المحاسبية ، ولديه خبرة واسعة في مجال العمل المصرفي بما في ذلك تمويل المشاريع الكبرى وعمليات الاندماج والتملك والاستشارات المالية، حيث بدأ السعدي مسيرته العملية مع شركة Thorton Grant في شيكاغو ومن ثم عمل لدى شركة آرثر أندرسن في عمان ودبي .

ويشغل السعدي حالياً عضوية مجلس إدارة بنك الأردن الدولي – لندن (JIB) وعضو مجلس ادارة بنك الاسكان « الجزائر» وعضو مجلس إدارة شركة كريف – الأردن Jordan CRIF" المتخصصة بالاستعلام الائتماني.

# بالشراكة مع بنك الإسكان بمنتجات تمويلية مبتكرة لأول مرة
# واحة أيلة تطلق برنامج «ع الأصول"
# لتمويل شراء الوحدات السكنية في مشروع أيلة/العقبة

أطلقت شركة واحة أيله للتطوير، مطور مشروع أيلة في العقبة، بالشراكة مع بنك الإسكان برنامج «ع الأصول» لتمويل شراء وحدات سكنية في مشروع واحة أيلة/العقبة، إذ يعتبر البرنامج الأول من نوعه في الأردن ويوفر للراغبين بالتملك آلية تمويل عقاري آمنة ومبتكرة من شأنها تعزيز الثقة في سوق العقار الأردني.

ويقوم برنامج «ع الأصول» بمنح المشتري الراحة والاطمئنان وضمان مبالغ الدفعات التي يقدمها من خلال حفظها وإداراتها في حساب تأمينات خاص بها لدى بنك الإسكان، حيث تبقى المبالغ بالحساب لحين إتمام عمليات البناء والفرز ونقل ملكية الوحدة السكنية باسم المشتري، مما يتيح التملك والتمويل من خلال بنوك مشاركة في هذا المنتج التمويلي في أي من مشاريع أيلة المميزة لمستويات متنوعة من الدخل دون تقديم ضمانات عقارية لحين نقل الملكية، كما تضمن شركة واحة أيلة للتطوير تسليم الوحدات السكنية بالموعد المحدد بالاعتماد على مصادرها المالية الخاصة دون المساس بالدفعات المقدمة لها من المشترين.

والجدير بالذكر أن شركة واحة أيلة قد أتمت البنية التحتية لكامل المشروع بما يشمل البحيرات وملاعب الجولف والخدمات بتكلفة تتجاوز 300 مليون دينار وذلك قبل المباشرة بعرض الوحدات السكنية للبيع.

وفي تعقيبه على جدوى الاستفادة من برنامج «ع الأصول» صرح المدير التنفيذي لشركة واحة أيلة للتطوير، المهندس سهل دودين، أن الشراكة الاستراتيجية مع بنك الإسكان قائمة على حلول مبتكرة تؤكد حرص الطرفين على توفير تمويل آمن يُمكن الراغبين من تملك الشقق والفلل التي يستهدفها البرنامج، وذلك من خلال حفظ مدفوعات المشترين في حساب أمانات مفتوح لدى بنك الإسكان لحين إتمام البناء والتنازل للمشتري.

من جانبه أعرب السيد إيهاب السعدي مدير عام بنك الإسكان /بالوكالة عن ثقته وأمله في أن يلاقي هذا البرنامج «ع الأصول» والذي يتم إطلاقه لأول مرة في المملكة على مستوى البنوك وشركات التطوير العقاري والسياحي نجاحاً وإقبالاً من المشترين، لما للبرنامج من مزايا تخدم المشتري والشركة والممول وفقا لشروط واحكام الاتفاقية بين البنك وشركة واحة أيلة للتطوير، بالإضافة الى ذلك فإن البنك سيمكن المشترين من الحصول على قروض تمويلية تناسب ومستويات متنوعة من الدخل وذلك في إطار سعي البنك الدائم لتقديم منتجات مبتكرة تتصف بمهنية وكفاءة عاليتين لتلبية متطلبات عملاء البنك القائمين والمحتملين وبما يرقى لمستويات توقعاتهم وتطلعاتهم.

# الخطيب رئيساً لمجلس إدارة بنك الاسكان

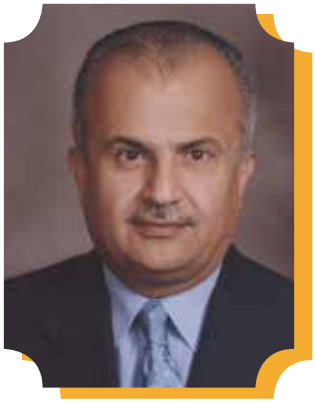

السيد عبدالآله الخطيب

انتخب مجلس إدارة بنك الاسكان للتجارة والتمويل معالي السيد عبدالآله محمد الخطيب رئيسا للمجلس والسيد عبدالله مبارك آل خليفه نائبا لرئيس المجلس بعد ان اطلع على استقاله الدكتور ميشيل مارتو والشيخ علي بن جاسم آل ثاني من منصبيهما، كما اخذ علماً بانتهاء عضويه وزاره الماليه/ سلطنه عمان في المجلس.

وبموجب تعليمات الحاكميه المؤسسية الصادره عن البنك المركزي،سيكون السيد عبدالآله الخطيب رئيسا غير متفرغ لمجلس الاداره.

وكان المجلس قد قرر في نفس الجلسه التي عقدها صباح يوم الخميس انتخاب الدكتور ياسر العدوان والفاضله شيخه الفارسي بالاضافه للسيد الخطيب اعضاءا مستقلين في مجلس الاداره اعتبارا من 2016/04/21.

# بنك الإسكان « أفضل بنك في الأردن للعام 2016»

حصل بنك الإسكان على جائزة « أفضل بنك في الأردن للعام 2016» والمقدمة من مجلة «بانكر الشرق الأوسط East Middle Banker » الصادرة عن مؤسسة CPI Financial ، ضمن حفل تكريم خاص أقيم للبنوك الفائزة في دبي بحضور أبرز المصرفيين ومجموعة من الخبراء والاستشاريين في قطاع الصناعة المصرفية والمالية .

ويُذكر في هذا المجال أنّ البنك حاز على جائزة « أفضل بنك في الأردن للعام 2016» ، بعد أن استوفى شروط الفوز بالجائزه عن أدائه المتميز ودوره الرائد في القطاع المصرفي الأردني ، والذي تم تقييمه بعد إجراء دراسة تحليلية أجرتها المجلة حول البنوك في منطقة الشرق الأوسط ، والتي تركز على مجموعة من المعايير والأسس المتعلقة بالأداء المالي .

وبهذه المناسبة ذكر السيد إيهاب السعدي مدير عام بنك الإسكان أن فوز البنك بهذه الجائزة جاء اضافة جديدة الى سجل البنك ومسيرته الحافلة وتقديرا لادائه وانجازاته وتعزيز موقعه الريادي، وسيكون ذلك حافزا لتحقيق المزيد من الانجازات في مختلف الانشطة حتى يبقى البنك بمستوى ثقة المستثمرين المساهمين والعملاء من مودعين ومقترضين .وتجدر الإشارة إلى أن بنك الإسكان كان قد حصل مؤخراً على جائزة « أفضل بنك في الأردن للعام 2015 » من مجلة The Banker، وجائزة « البنك الرائد في الوطن العربي في الشمول المالي » والمقدمة من اتحاد المصرفيين العرب .

# وفد جمعية رجال الأعمال الأردنيين
# يلتقي رئيس الحكومة التونسية وعدد من المسؤولين الحكوميين

اختتمت في العاصمة التونسية بتاريخ 2016/04/29 اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وكونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، برئاسة معالي السيد حمدي الطباع الرئيس المشارك من الجانب الأردني، والسيد طارق الشريف الرئيس المشارك من الجانب التونسي.

والتقى رئيس وأعضاء الوفد الاقتصادي الأردني بحضور سعادة السفير الأردني في تونس السيد عواد السرحان، دولة رئيس الحكومة التونسية السيد الحبيب الصيد في مقر الرئاسة الحكومية، حيث اكد دولة الرئيس عمق العلاقات التاريخية التي تربط الأردن وتونس مرحباً بعقد ملتقى مجتمع الأعمال العربي السادس عشر في تونس أواخر العام الحالي، كما وضع معالي السيد حمدي الطباع دولة رئيس الحكومة بنتائج اجتماعات مجلس الأعمال الأردني – التونسي الأول الذي شارك فيه رجال الأعمال الأردنيين والتونسيين، كما اوجز معالي السيد حمدي الطباع لدولة الرئيس اهم القضايا التي بحثت بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين خلال اللقاءات التي عقدت مع السادة الوزراء والمسؤولين الحكومية التونسيين.

كما التقى وفد جمعية رجال الأعمال الأردنيين وزير النقل السيد أنيس غديرة الذي وعد بدراسة إنشاء خط بحري بين الأردن وتونس دفعاً لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وإعادة النظر في تفعيل الخطوط التونسية للخط الجوي بين عمان وتونس الذي توقف في العام 1997، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع الجانب الأردني في هذا الشأن. مؤكداً على ضرورة تشجيع القطاع الخاص في كل من الأردن وتونس ومصر لإنشاء الخط البحري.

كما عقد اجتماعاً مع وزير التجارة السيد محسن حسن في مقر الوزارة، وعرض معالي السيد حمدي الطباع المعيقات التي تواجه التبادل التجاري بين البلدين، والإجراءات في السماح للبضائع الأردنية لدخول الأسواق التونسية، بما في ذلك إجراءات فتح الاعتمادات المستندية التي تتم عادة من خلال البنوك الفرنسية، من جهته أكد السيد محمد علي شاهين رئيس اتحاد منتجي الأدوية الأردنية بأن الأردن يعتبر في مقدمة الدول العربية في صناعة الأدوية، وأن الدواء الأردني يواجه إجراءات طويلة تصل إلى ثلاث سنوات لتسجيله في تونس بشكل يفقده إمكانية استخدام وظهور نسخ محدثة من الدواء تتطلب إعادة طلب تسجيل الدواء مرة أخرى، في ضوء حاجة السوق التونسي للدواء الأردني وعلى العكس هنالك حاجة لبعض أنواع الدواء التونسي في الأردن. كما بين بأن الانتاج العربي من الدواء لا يشكل 2% من الانتاج العالمي، وأن التكامل فيما بين الصناعات الدوائية العربية سيرفع من هذه النسبة في ضوء انفتاح تونس على الأسواق الافريقية والأوروبية، وانفتاح الأردن على الأسواق الأمريكية والكندية والمكسيكية وشرق آسيا.

وقد تعهد والتزم وزير التجارة التونسي بتسهيل إلاجراءات وإزالة أي معيقات أمام الصادرات الأردنية وتسهيل دخولها إلى الأسواق التونسية بما في ذلك الدواء الأردني، مؤكداً على أن الحكومة التونسية تنظر إلى الأردن كبوابة له لأسواق الشرق الأوسط ودول الخليج العربي في ضوء انفتاح الأردن على كافة أسواق العالم، و تتطلع تونس لتكون بوابة الأردن إلى دول أوروبا وأفريقيا.

كما التقى وفد رجال الأعمال الأردنيين، مستشار فخامة رئيس الجمهورية السيد رضا شلغوم بقصر قرطاج، الذي أكد على العلاقات التاريخية التي تربط البلدين على كافة المستويات، خاصة وأنه من خلال تجربته في الإدارة العامة للدولة فإن الأردن من أفضل دول العالم في احترام الاتفاقيات الموقعة مع الآخرين، وأن تونس حالياً في ورشة اصلاحات كبرى، متطلعاً أن تكون الشراكة التونسية الأردنية نموذجاً عربياً يحتذى به، فالعلاقات العربية هي الجذور التي ترسخ أي شراكة حقيقية. وأن تونس على استعداد لتقديم أي دعم مادي أو معنوي للمشاريع المشتركة الأردنية التونسية ذات الجدوى الاقتصادية العالية.

من جهته أكد سعادة السفير الأردني بأن الثروات التي تتمتع بها كل من الأردن وتونس تتمثل في الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على خلق فرص وجذب الاستثمارات المشتركة بين البلدين، مؤكداً على ان قانون الاستثمار الأردني يعطي الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في حركة رأس المال في حين أن هنالك العديد من القيود على قانون الاستثمار التونسي، والمتوقع تعديله خلال الفترة القادمة.

وبين السيد رضا شلغوم بأن قانون الاستثمار التونسي حالياً في مجلس النواب لإقراره والذي يعالج كافة المعوقات التي تحول دون الاستثمار الأجنبي بما في ذلك تحويل أرباح المشاريع والقيمة المضافة بالعملة التي استثمر بها، إلا أن القانون الجديد ما زال يشدد على ضرورة إبقاء نسب مرتفعة من العاملة التونسية في تلك المشاريع. مؤكداً بأن موضوع النقل البحري والجوي بين البلدين سيلقى دعماً كبيراً من الجانب التونسي.

كما استقبل السيد محمد سمير قوبعة – المدير العام للشؤون السياسية والاقتصادية والتعاون للعالم العربي والمنظمات العربية والاسلامية بوزارة الخارجية، معالي السيد حمدي الطباع – رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب، ومعالي السيد ثابت الطاهر – أمين عام اتحاد رجال الأعمال العرب بحضور سعادة السفير الأردني في تونس السيد عواد السرحان، والسيد طارق الشريف رئيس كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، والسيدة منية السعيدي رئيسة كونكت العالمية، حيث اكد على أن وزارة الخارجية ستقوم بتسهيل كافة إجراءات عقد ملتقى مجتمع الأعمال العربي السادس عشر في تونس.

من جهة أخرى، ومندوباً عن معالي وزير الصحة السيد سعيد العايدي، التقى مدير عام (الأمين العام) الوزارة، رئيس وأعضاء وفد جمعية رجال الأعمال الأردنيين وتم بحث آليات تشكيل لجنة خاصة من القطاعين العام والخاص في كلا البلدين لحل كافة معيقات الصناعة الدوائية، وتكاملية الصناعات الدوائية بين البلدين.

وبين معالي السيد حمدي الطباع بأن مجلس الأعمال الأردني التونسي قد أولى أهمية كبرى لهذا القطاع من خلال القرارات المنبثقة عن المجلس، وأن مجلس الأعمال المشترك سيقوم بشكل مكثف بمتابعة اجتماعات تلك اللجنة المتخصصة التوصيات المنبثقة عنها.

وخلال اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك، تم تشكيل المجلس من رجال الأعمال الأردنيين والتونسيين، حيث مثل المجلس من الجانب الأردني برئاسة معالي السيد حمدي الطباع، وعضوية كل من معالي ثابت الطاهر، المهندس حسام الدين الهدهد، المهندس يسري طهبوب، السيد عاهد الرجبي، المهندس عبد الرحمن أبو طير، المهندس يوسف فرجيان، والسيد علي محمد شاهين.

وانبثقت عن اجتماعات مجلس الأعمال المشترك عدد من القرارات أهمها، البدء بإجراءات تشكيل لجنتين من أعضاء الطرفين تكون الأولى متخصصة في قطاع الأدوية والثانية في قطاع النقل، والبدء بعقد اجتماعات مكثفة، ورفع توصياتها إلى مجلس الأعمال الأردني التونسي، للعمل على تذليل كافة المعوقات التي تواجه الطرفين. إضافة إلى مشاركة أعضاء كل من جمعية رجال الأعمال الاردنيين و كونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية CONECT كلما سمحت ظروف الطرفين، بالوفود الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي تنظمها أي من الجهتين من خلال شبكة علاقاتها الخارجية ومجالس أعمال كل مؤسسة، وبما يتوافق مع مصلحة أي من الطرفين وعلاقتهم بالجهة أو الدولة المنوي التوجه إليها. والعمل على تأسيس موقع إلكتروني على شبكة الانترنت باسم «مجلس الأعمال الأردني – التونسي المشترك»، ليكون منصة إلكترونية تتيح للمستثمرين ورجال الأعمال والمهتمين من الطرفين، المعلومات والبيانات والتشريعات الناظمة للاستثمار وفرص الاستثمار والحوافز المتوفرة لدى الجانبين، وقرارات مجلس الأعمال المشترك، وذلك تحت اشراف إدارتي الجمعيتين.

كما عقد لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين والتونسيين بعد الانتهاء من اجتماعات مجلس الأعمال، واطلع الجانبين على فرص الاستثمار والتجارة الممكنة وقد انبثق عن تلك الاجتماعات إمكانية عقد شراكات تجارية أو استثمارية في مجالات الصناعات الدوائية، الصناعات البلاستيكية، الصناعات الكهربائية.

واستكمالاً لإطلاع وفد رجال الأعمال الأردنيين على الفرص الاستثمارية في تونس فقد التقى الوفد بكل من السيد خليل العبيدي مدير عام وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، والسيدة عزيزة حتيرا مديرة ورئيسة مركز النهوض بالصادرات، إضافة إلى قيام رجال الأعمال بزيارات ميدانية لعدد من المشاريع القائمة في قطاع الصناعات الكهربائية والكيماوية والبلاستيكية والميكانيكية والإلكترونية، ومدينة الغزالة التكنولوجية التي تضم أكبر الشركات الأوروبية والعالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إضافة إلى حاضنات الأعمال التقنية والتكنولوجية والجامعة المتخصصة في ذلك المجال .

# مدير مركز مجموعة الشرق الاوسط وإفريقيا التابعة لمؤسسة سنغافورة الدولية يزور الجمعية

استقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتاريخ 2016/06/01 ، سعادة السيد محمد عمران مدير مركز مجموعة الشرق الاوسط وافريقيا في الرياض والتابعة لمؤسسة سنغافورة الدولية المنبثقة، بحضور السيدة سونيا عريقات المساعد التنفيذي في مركز المجموعة ، والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية. ورحب معالي السيد حمدي الطباع بالوفد الضيف وأشار إلى أن الجمعية كانت قد وقعت مذكرة تفاهم عام 1996 مع اتحاد الصناعات في سنغافورة، كما أن الأردن يرتبط مع سنغافورة باتفاقية تجارة حرة وقعت عام 2004، الا إن حجم التبادل التجاري بين البلدين الصديقين لا يزال متواضعاً ، واضاف ان الاردن وسنغافورة متشابهان من حيث الاعتماد على الطاقات البشرية والاستثمار في الانسان ، واستعرض فرص الاستثمار المتاحة ومجالات التعاون القائمة في الاردن في مختلف المجالات الاقتصادية خاصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والتعليم والتدريب المهني وقطاع الرعاية الصحية ، وقام بطرح فكرة تاسيس كلية مهنية بشراكة اردنية سنغافورية في مجال تكنولوجيا المعلومات .

ومن جانبه اكد السيد عمران حرص سنغافورة على تمتين وتوسيع آفاق التعاون بين البلدين الصديقين ، وأشار الى ان هناك مجالات وقطاعات واسعة يمكن بناء تعاون فيها. وذكر انه تم مؤخراً تأسيس اتحاد لقطاع الأعمال في سنغافورة يضم مختلف قطاعات الأعمال، ويمكن ان يتم التعاون بين الجمعية والاتحاد بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية على مستوى القطاع الخاص ، وتشجيع تبادل زيارات وفود رجال الاعمال والاستفادة من المزايا التي توفرها اتفاقية التجارة الحرة لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين . واعرب عن رغبة الجانب السنغافوري في استقبال وفد رجال الاعمال الاردنيين وعقد ورشات عمل متخصصة في القطاعات الواعدة التي اتفق عليها وهي الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات والرعاية الصحية والتعليم والتدريب المهني والنقل والخدمات المساندة ، وسيتم تنسيق زيارة العمل المرتقبة بالتعاون مع اتحاد قطاع الاعمال في سنغافورة ، واتفق على تنظيم الزيارة في وقت لاحق من هذا العام .

# هل ترغب بإطلاق مشروعك الصناعي؟
## في المملكة الأردنية الهاشمية..

### شركة المدن الصناعية الأردنية
توفر لك الحاضنة الأمثل لمشروعك عبر باقة متميزة من التسهيلات والحوافز والإعفاءات تبدأ لحظة استثمارك..

### لماذا المدن الصناعية الأردنية؟
- جميع مشتريات المستثمر الصناعي تخضع لضريبة المبيعات بنسبة الصفر وجمارك بنسبة الصفر.
- ضريبة دخل سنوية ثابتة مقدارها 0٪.
- تخضع كافة الضرائب الأخرى لنسبة الصفر.
- خمسة مدن صناعية/ تنموية تتمتع بكافة مزايا قانون المناطق التنموية والحرة.
- تغطي المواقع ـ عمان - اربد - الكرك - المفرق - الموقر توفر الخدمات الأساسية والمساندة.
- إمكانية تملك المشروع بالكامل بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

### مبـــاني..
- مباني نمطية جاهزة.
- مساحات مختلفة تبدأ من ١٠٠م٢ ولغاية ١٣٠٠م٢.
- تتوفر جميع الخدمات اللازمة.

### أراضـــي..
اراضي صناعية مطورة
- مساحات مختلفة تبدأ من ٢٥٠٠م٢
- توفر خدمات البنية التحتية
- قطع الأراضي موزعة حسب القطاع الصناعي

### خدمة المكان الواحد..
- رخصة المهن
- رخصة الإنشاءات
- اوذنات الإشغال
- خدمات المياه والكهرباء والإتصال
- الإستفادة من الإعفاءات والحوافز التي يمنحها قانون المناطق التنموية

Tel. +962 568 00 55 Ext.159 | Mob. +962 79 9 323 719
sales@jiec.com | www.jiec.com
عمان - الأردن | مجمع بنك الإسكان ط 8

شركة المدن الصناعية الأردنية
Jordan Industrial Estates Co.
حاضر المستقبل
Future Today

# الطباع خلال لقاء السفير الإماراتي لدى المملكة أكد على استعداد الجمعية لتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الإماراتيين

استقبل سعادة السيد بلال البدور سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في المملكة بتاريخ 2016/05/29 معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة، الذي بين أن العلاقات التاريخية التي تربط المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة تشكل نموذجا يحتذى للتعاون في مختلف المجالات . وان القطاع الخاص ليقدر عاليا الدعم الموصول من دولة الامارات سواء عن طريق المنح والمساعدات المالية والفنية او الاستثمارات الكبيرة القائمة في المملكة ، والتي ساهمت بالتنمية الاقتصادية .

مبيناً بأن استثمارات الإماراتية في الأردن تقدر بحوالي 15 مليار دولار، كما ان استثمارات القطاع الخاص الاماراتي كبيرة ، من خلال المساهمة في العديد من المشاريع وفي مختلف القطاعات ومنها قطاع العقار والصناعة وفي سوق عمان المالي، اضافة الى وجود فروع لبنوك اماراتية وهي بنك ابوظبي الوطني وبنك دبي الإسلامي، ومشاريع في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة بالإضافة إلى مشاريع مرسى زايد وتشغيل الخدمات البحرية لميناء العقبة وتطوير حي الكرامة ، ومشروع كارفور التجاري. مؤكداً على أن الامارات تعد المقصد الأول للاستثمارات الأردنية، حيث حازت على نسبة 22 ٪ من إجمالي الاستثمار الأردني في الخارج وبقيمة مليار دولار تقريبًا.

من جهته أكد سعادة السفير البدور أن الاستثمارات الأردنيين في الإمارات وأداء المستثمر الأردني إنما يعكس البيئة التشريعية والتحفيزية للاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة في سوق الأوراق المالية التي يتحل بها الأردنيين الاستثمار الأول في الإمارات، كما أكد على ضرورة تبسيط إجراءات الاستثمار في المملكة وتذليل المعوقات بشكل يسمح بتدفق المزيد منها من خلال استقرار التشريعات ووضوحها وتسهيل بعض الإجراءات منها الضريبية والجمركية. كما بين ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بالسياحة الأردنية، نظراً لحاجة السوق الإماراتي لبرامج سياحية متنوعة في المملكة إلا أن السائح الإماراتي يواجه بعض الصعوبات في إيجاد برامج سياحية واضحة ومتعددة، إضافة إلى إيجاد مشاريع ترفيهية عائلية تزيد من مدة إقامة السائح في المملكة.

وأكد من جهته معالي السيد حمدي الطباع على أن الجمعية ستعمل مع الجهات المختصة على إيجاد الحلول المناسبة لتبسيط اجراءات الاستثمار في المملكة بما في ذلك الإجراءات الضريبية والجمركية، وترتيب زيارات بين رجال الأعمال الأردنيين والإماراتيين للاطلاع عن كثب باحتياجات المستثمر الإماراتي.
وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة كل من السادة معالي ثابت الطاهر، عبد الحليم عابدين، عوني الساكت، عصام بدير، محمد البلبيسي، حسام الدين الهدهد، ويسري طهبوب، طارق حجازي .

# مراقب عام الشركات يطلع رجال الأعمال الأردنيين على مشروع قانون الشركات

ناقشت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتاريخ2016/05/09 مشروع قانون الشركات التي تعكف دائرة مراقبة الشركات حالياً على اعداده بالتشارك مع القطاع الخاص، وأكد حمدي الطباع خلال اللقاء الذي جمع الدكتور عمر الزعبي مراقب عام الشركات ومدراء الدائرة، على ضرورة أن يتم إعادة النظر في رؤوس أموال الشركات المسجلة بموجب مشروع القانون. وجاء اللقاء بناءً على دعوة من دائرة مراقبة الشركات، حضره ممثلي عن عدد من القطاعات الهامة والحيوية من أعضاء الجمعية المتمثلة في قطاعات الصحة والسياحة والتدقيق والاستشارات والمقاولات والتجارة العامة.وبين الدكتور الزعبي بأن عدد الشركات المسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات بلغت 185 ألف شركة منها 50 ألف شركة غير فعالة، تتركز تسجيل الشركات في فئة شركات التضامن البالغة 113 ألف شركة منها 43 ألف شركة غير عاملة، فيما توقفت 123 شركة مساهمة عامة عن العمل من أصل 465 شركة.

كما بين الزعبي بأن الدائرة على استعداد لاستقبال كافة ملاحظات القطاع الخاص، لما يتمتع به من خبرة واسعة في ممارسة قانون الشركات والمعوقات التي تواجههم في تطبيق القانون، مؤكداً بأن مشروع القانون قد قام إدخال من مبادئ الحكومة، إضافة إلى مبدأ مفهوم حقوق الأقلية والتصويت التراكمي في اجتماعات الهيئات العامة. من جهة أخرى بين أنه مشروع القانون أعطى مرونة أكبر في إدارة شركاتت التضامن. مؤكداً على ضرورة الحاق القانون بقانون للتصفية والإعسار حتى نعطي فرصة بحوافز حكومية لتصويب وضع الشركات القادرة على إعادة هيكلة مواردها.من جهة أخرى، أكد بأن مشروع القانون تضمن ضرورة تعيين عضو مستقل في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة منتخب من قبل الهيئة العامة. وبين معالي حمدي الطباع بأن القطاع الخاص ورجال الأعمال الأردنيين لديه عدد من الملاحظات حول مشروع القانون مثل معالجة الشركات غير العاملة أو تلك لم تبدأ بالعمل، إضافة إلى ضرورة إيجاد آلية لشطب الشركات غير العاملة. إضافة إلى تبسيط إجراءات تسجيل الشركات لأصحاب الأفكار الريادة نظراً لتوجه عدد كبير من ذلك النوع من المشاريع إلى دول الخليج العربي لتسجيل تلك الشركات. إضافة إلى مراعاة القانون لحماية صغار المستثمرين في الشركات المساهمة العامة.

من جهة أخرى بين الدكتور فوزي الحموري عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورئيس جمعية المستشفيات في الأردن على ضرورة توحيد نسب طلب دعوة الهيئة العامة للانعقاد من قبل أعضاء الهيئة العامة بحيث تتساوي فيما بين الشركات المساهمة العامة وذات محدودة المسؤولية، إضافة إلى منح مرونة في تمويل الشركاء للشركة في ظل ارتفاع أسعار الفوائد حالياً لدى البنوك. كما بين السيد ميشيل نزال عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورئيس جمعية

الفنادق الأردنية، بضرورة استثناء شركات تكنولوجيا المعلومات والشركات التي تعتمد على براءة الاختراع من الحد الأدنى لرؤوس أموال الشركات المساهمة العامة البالغة في المشروع (2) مليون دينار، تشجيعاً لذلك القطاع والمحافظة على الرياديين في هذا المجال للاستثمار في الأردن ومساعدتهم في الحصول على التمويل اللازم من خلال الشركات المساهمة العامة. من جهته بين عضو مجلس الإدارة السيد عوني الساكت، أن على مشروع القانون التميز في نسبة طلب الهيئة العامة لعقدها عند تعديل النظام الأساسي للشركة أو إقالة مجلس الإدارة، بحيث يتم رفع تلك النسبة وفقاً لأهمية موضوع طلب الهيئة العامة لعقد اجتماعها. كما أكد عضو مجلس الإدارة السيد حسام الدين الهدهد ضرورة أن يتم إضافة مواد في مشروع القانون تحمي صغار الشركاء في شركات التضامن، بحيث يتحمل أصحاب القرار في مثل هذا النوع من الشركات أي أخطاء نتيجة ذلك دون أن يكون يتضامن صغار الشركاء أو الذين لم يتخذوا القرار اي التزامات تجاه ذلك. وتم الاتفاق على أن يتم تقديم تصور شامل حول مواد مشروع القانون من قبل جمعية رجال الأعمال الأردنيين بكافة قطاعاته.

## الدكتور فوزي الحموري عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين رئيساً لمجلس إدارة جمعية المستشفيات الخاصة

عقدت الهيئة العامة لجمعية المستشفيات الخاصة اجتماعها العادي السنوي حيث تم استعراض ومناقشة التقريرين المالي والإداري للجمعية لسنة 2015.

وانتخبت الهيئة العامة مجلس إدارة جديد مكون من الدكتور فوزي الحموري مدير عام المستشفى التخصصي رئيساً للمجلس ، والدكتور نائل زيدان مصالحة مدير عام مستشفى الإسراء نائباً للرئيس ، والدكتور أسامة عطاري مدير عام مستشفى الاستقلال أمينا للسر ، و رفعت المصري مدير عام مركز مستشفى الرشيد أميناً للصندوق ، وعضوية كل من الدكتور عبدالله البشير مدير عام مستشفى الأردن والدكتور عمار أبو صبح مدير عام المستشفى الإسلامي والدكتور ابراهيم الطراونة رئيس هيئة المديرين في مستشفى السلام التخصصي الكرك .

الدكتور فوزي الحموري

# مستقبل الاقتصاد الأردني والتحديات والفرص

الدكتور محمد أبوحمّور

د. أبوحمّور» المؤشرات الاقتصادية مقلقة أو تحتاج إلى حلول إبداعية».

ثمّة قضايا استراتيجية وتحديات مترابطة في المشهد الاقتصادي الأردني، أهمها الفقر والبطالة والاستثمار؛ تتناولها الأحاديث والتحليلات، وتشغَل الأوساط المحليّة المعنية بالشأن الاقتصادي والعام على مختلف المستويات، وخصوصاً ما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية حولها، في ظلّ تداعيات الظروف الحالية القلقة التي تعيشها المنطقة، والتي لا توحي بالاطمئنان إلى حدٍّ ما على مستقبل أوضاعنا الاقتصاديّة. لكن رغم ذلك أجد أن تدقيق النظر في هذه القضايا والتحديات يمكن أن يكشف لنا عن فرص كامنة إذا أحسنّا استثمارها وتثميرها ومراجعة الخطط الإصلاحية والسياسات، وبالتالي تبديد المخاوف من سير الاقتصاد الأردني نحو الإفلاس، كما تحدَّث بذلك البعض مؤخراً!

قبل ثلاث سنوات من الآن قُلت في مقابلة أجرتها معي صحيفة «الرأي» الأردنيّة إنَّ الإصلاح الاقتصادي في الأردن يسير في الاتجاه الخاطىء، ولم يكن الأمر من قبيل المبالغة أو المغالاة، لأنَّه بعد هذه السنوات تبيَّن ذلك السَّير الخاطىء بوضوح. فمعدّل النموّ الاقتصادي في أحسن الحالات لم يتجاوز 2.5 %، فيما يفترَض أن لا يقلّ هذا النموّ عن 7%حتى يتسنّى للمواطن أن يحافظ على مستوى معيشة معقول. والأمر يمكن تفسيره كالآتي: أنه إذا كان معدل النموّ السكاني لدينا يبلغ 2.3 %في الأحوال العادية، فإن النموّ الاقتصادي في حدّه الأدنى ينبغي أن يكون في هذا المستوى ( 2.3 %)، غير أنَّ تدفُّق اللجوء السوري إلى الأراضي الأردنية غيَّر من هذه المعادلة تماماً، وانقلبت الأمور رأساً على عقب، فازداد النمو السكاني الحقيقي5 % للجوء، ليصبح أكثر من7%، وتمثل هذه النسبة مجمل نمو السكان الطبيعي للأردنيين والزيادة الناتجة عن اللجوء السوري.

ضمن هذا الواقع المأزوم الذي تراجع فيه مستوى معيشة المواطن بما نسبته 4.5%سنويًا، يطرح السؤال نفسه حول كفاءة معالجة الأزمة وإدارتها على صعيد التخطيط الاقتصادي. وهذا ينقلنا إلى جانب آخر مهم هو تدفّق الاستثمار الأجنبي، الذي تراجع بنسبة 38%خلال عام 2015، مما يعتبر مؤشراً سلبياً وخطيراً، كون الاستثمار عامل محرّك للنشاط الاقتصادي. وفي المقابل تراجع عدد الشركات الأردنيّة المسجّلة خلال السنوات الأخيرة إلى ما نسبته 16-18%؛بمعنى أن الإقبال على تسجيل شركات جديدة في الأردن قد تراجع، وانخفضت نسبة رؤوس الأموال الموظفة في السوق من خلال هذا التراجع، وأغلق حوالي 1500 مصنع أبوابه وتم تسريح العاملين فيه. وإذا نظرنا إلى الصادرات الأردنية، فسنجد أنها تراجعت في عام 2015 بنسبة 16%، وخلال الأشهر الأولى من العام الحالي (2016) تراجعت بنسبة 8%.

أمام كل هذه المؤشرات السالبة وغير المسبوقة، تضاعفت المديونية لتتجاوز 22.8مليار دينار؛ أو ضعف ما كانت عليه في عام 2010 (11.5 مليار دينار). والقول الذي صدر من بعض المسؤولين في الحكومة السابقة بأن زيادة المديونيّة مرتبط بأزمة الطاقة وتحديداً لصالح الكهرباء والمياه قول غير دقيق. فمديونية الكهرباء والمياه لعام 2010 كانت حوالي 1.5 مليار دينار، فيما وصلت الآن إلى حدود 6 مليار أو بزيادة 4.5 مليار، بمعنى أن ال 8 مليارات الأخرى قد جاءت لسدّ عجز الموازنة خلال الأعوام 2012-2015 فيحتاج إلى إيضاح بأن المديونية في 2010 كانت في حقيقتها رصيد ما استدانه الأردن منذ عقود وعلى مدى أكثر من 70 عاماً، فبلغت 11.5 مليار، لكن خلال السنوات الخمس الأخيرة تقريباً تضاعف هذا الرقم ليصل إلى أكثر من 22.8 مليار!

هناك مسألة أخرى ينبغي الالتفات إليها عند الحديث عن المديونية قبل خمس سنوات والمديونية المُضاعَفة بعدها، وهي أن المديونية التي سبقت عام 2011 استخدمت في مشاريع البنية التحتية والإعمار من طرق وكهرباء واتصالات ومستشفيات وجامعات ... إلخ، فيما لم يصرف فلس واحد خلال السنوات الأخيرة على مثل هذه المشاريع؛ لأن الإنفاق على المشاريع الرأسمالية جاء من خلال المنحة الخليجية، وبالتالي فإن الإنفاق كان إنفاقاً جارياً، وهو كما يُعرَف اقتصادياً لا يؤدي إلى نمو اقتصادي كالنمو الذي يحدثه الإنفاق الرأسمالي، ولا سيما من حيث خلق فرص العمل. من هنا جاء عجز الموازنة وعجز موازنة الوحدات المستقلّة، وبالتالي تضاعُف المديونية في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً، ولم يكن السبب كما قيل الكهرباء والمياه حصراً.

بالطبع، لا يمكننا التغاضي عن تأثير أحداث الربيع العربي وأسبابها ودورها الكاشف لمفاصل الأزمات الاقتصادية العربية قبل أن تكون أزمات اجتماعية أو سياسية وديمقراطية، خاصة في قضية البطالة، فالقطاع الشبابي بات يشكل ما نسبته 50%من السكان في الوطن العربي، وبعد أقل من ٥١ عاماً ستصبح هذه النسبة 70 % من المكوّن السكاني، وحينها نكون قد دخلنا مرحلة ما يُطلق عليه «الفرصة السكانية» بوجود مجتمعات عربيّة شابّة تمتلك طاقات البناء والتنمية. فإذا لم نُحسن استثمار هذه الطاقات وبقيت معطّلة تنهشها البطالة، فإن العواقب ستكون وخيمة، وستنجح تيارات التطرف والعنف والإرهاب في استقطاب هذه الطاقات لأغراضها التدميرية في كل المجالات، بعد أن نكون قد أضعنا فرصة استثمارها في النهوض وصالح مجتمعاتنا والأمّة ككل.

إنَّ الوطن العربيّ بحاجة إلى 5 ملايين فرصة عمل سنوياً، فيما يتم توفير حوالي 3.5 مليون فرصة سنوياً، وهذا يعني أن عدد العاطلين عن العمل يزداد في كل عام 1,5 مليون عاطل عن العمل، مع افتقاد العدالة في توزيع فرص العمل والموارد البشرية.

أما نحن في الأردن فنحتاج إلى 100 ألف فرصة عمل سنوياً، فيما المتوفر حالياً في كلا القطاعين العام والخاص يتراوح بين 48-50 ألف فرصة، وهناك 50 ألف مواطن أردني من خريجي الجامعات وغيرهم ينضمون إلى صفوف العاطلين عن العمل سنوياً. وأعود إلى التأكيد بأن هذه القضية مرتبطة بمعدلات النمو الاقتصادي، فالحفاظ على معدلات البطالة لدينا دون زيادة يتطلب نمواً اقتصادياً حقيقياً بنسبة 7%، وهي نسبة ليست بعيدة المنال وسبق أن حقق الأردن خلال الأعوام 2007-2009 نمواً اقتصادياً تجاوز هذه النسبة.

لا أُنكر أثر الظروف المحيطة بنا في كلٍّ من العراق وسورية وإغلاق الحدود وما يدور في المنطقة، وصعوبة المرحلة الاقتصادية داخلياً، ولا أُنكر التزامنا القومي الأخوي بإغاثة اللاجئين السوريين، لكن التبرير بهذه الأسباب لا يكفي، فنحن أمام تحديات غير مسبوقة كما تدل الأرقام التي أوردتها آنفاً، ومن جانب آخر وبلغة الأرقام أيضاً لدينا مؤشرات إيجابية. فالاحتياطيات من النقد الأجنبي تبلغ حوالي12.7 مليار دولار، وهي تكفي المستوردات لـ7 أشهر. ووفق المعايير الدولية وصندوق النقد الدولي فإن وجود احتياطيات أجنبية تكفي لـ 100يوم يعني أن الوضع آمن من جميع النواحي، ونحن لدينا ما يكفي لضعف هذه المدة.

إذاً، ما الذي يعزّز من هذه الركيزة؟ ... الرؤية والقدوة والإرادة، وأعني بذلك أن نقتدي بنهج جلالة الملك عبدالله الثاني ونعمل على تحقيق الرؤى التي تحدث عنها جلالته، وأن نحوّل التحديات إلى فرص.

في موضوع اللجوء السوري ينبغي أن نسأل أنفسنا: هل تعاملنا مع هذا اللجوء تعاملاً اقتصادياً وبشكل أفضل لاقتصادنا وللاجئين أنفسهم؟ وهل أحسنّا احتساب كلفة هذا اللجوء على المواطن الأردني في المدن التي زادت بنسبة 40٪ ، منها كلف السيارات والوقود والنقل والوقت الضائع في ازدحامات السير؟ والأهم، ينبغي أن تتابع الحكومة ما تقرر في مؤتمر لندن من منح للأردن بوصفه دولة مستضيفة للاجئين السوريين، فهل يتحقق هذا ويحصل الأردن على 300-700 مليون دولار سنوياً؟ نأمل ذلك ونأمل أن تستمر المتابعة الحكومية، ويتم الاستغناء عن القروض المرتبطة بتوليد فرص عمل للعمالة السورية في الوقت الذي نعاني فيه من المديونية، التي هي بنظر مؤسسات التصنيف الدولي مثل Mols و Sats ضرائب مؤجلة، وكلما زادت المديونية انخفض تصنيف البلد المدين وقل الاستثمار فيه!

ثم، كيف تعاملنا مع مسألة حصول الإخوة من اللاجئين السوريين على فرص عمل أردنية؟ وهل تنبهنا إلى أن الدراسات الدولية تقول إنه حتى في حال استقرار الدول التي تحدث فيها نزاعات، فإن استقرار وضع اللاجىء بشكل طبيعي يحتاج من 17-27 سنة!بمعنى أن هناك جيل كامل سينشأ في هذه الحالة؟ فهل لدينا التخطيط المتوازن للتعامل مع قضية اللجوء في مراحلها القادمة؟

المطلوب أن نعالج الأسباب وليس الأعراض، وهذا أول شروط التخطيط الواعي المحكم الذي يستشرف الآتي ويأخذ بالحسبان مختلف الاحتمالات، وخصوصاً في موضوع الفقر والبطالة وارتباط ذلك بحزمة قضايا النمو الاقتصادي وتحدياته، وهذا لا يأتي إلا من خلال جهد مختلف عن السائد، ومبادرات تتسم بالديمومة، وتقييم السياسات المتبعة، والتركيز على مخرجات التعليم، والاهتمام بالتدريب والتأهيل المهني، والتصنيع، وتوطين التكنولوجيا ... المطلوب حلول إبداعية خلاقة قائمة على دعم قطاع البحث العلمي والتطوير الأكاديمي والاقتصاد المعرفي، وتشجيع الاستثمار بمراجعة القوانين الخاصة به وتيسير ما يحتاج منها إلى ذلك، وإزالة العوائق الإجرائية أمام المستثمرين، وكذلك وضع خطط فاعلة للتعاون بين القطاعين العام والخاص، حتى يتحقق النمو الاقتصادي المنشود بجهد وطني واسع، يحقق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية للجميع.

تأسست شركة الكربونات الأردنية عام 1979 على يدي المرحوم عبد الكريم حتاحت وهو يعتبر احد الصناعيين البارزين في ذلك الوقت وهي شركة خاصة موقعها في عمان .

تحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .

تختص شركة الكربونات الأردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم بأعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج نعومات مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها.

تمتلك الشركة مقالع خاصة وهي مزودة بالآليات والأجهزة الحديثة ، ويبلغ الإنتاج السنوي للمقالع (400.000) طن في حين يبلغ الاحتياطي الموجود (15) مليون طن .

تمكنت الشركة بسبب التوسعات ومتابعة التقنيات الحديثة من زيادة الانتاج من (10.000) طن عام 1980 الى (400.000) طن بالعام حاليا .

تقوم الشركة بتصدير 90 % من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية إضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب إفريقيا وبعض الشحنات الى أوروبا .

# زيارة وزير الإقتصاد والمالية المكلف بالصناعة الجيبوتي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين

استقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين ، القنصل الفخري لجمهورية جيبوتي ، بتاريخ 2016/04/24 معالي السيد الياس موسى دواله وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالصناعة الجيبوتي وسعادة السيد محمد علي مؤمن سفير جمهورية جيبوتي المعتمد لدى البلاط الملكي الهاشمي والوفد المرافق للوزير الضيف ، وحضر اللقاء معالي السيد ثابت الطاهر نائب رئيس الجمعية واعضاء مجلس الادارة السادة يسري طهبوب وحسام الهدهد ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي وعدد من رجال الاعمال الاردنيين . وقدم معالي رئيس الجمعية لمعالي الوزير شرحا عن نشاة الجمعية ودورها في تعزيز علاقات الاردن الاقتصادية مع الدول العربية والاجنبية من خلال مجالس الاعمال التي تربطها مع نظيراتها خاصة مجلس الاعمال الاردني التركي والاردني الفرنسي ، وبين للوفد الضيف مزايا الاستثمار في الاردن وجاذبية بيئة الاعمال مشجعا رجال الاعمال في جيبوتي على الاستفادة من مناخ الاستثمار في الاردن والانطلاق منه لكبرى الاسواق العالمية كالولايات المتحدة الامريكية واوروبا وكندا وتركيا التي يرتبط بها الاردن باتفاقيات تجارة حرة ، واشار الى اهمية التعاون في قطاع الخدمات حيث يمتاز الاردن بالقطاع الصحي والصناعة الدوائية والتعليم العالي بشكل خاص ، ولفت الى ان الاردن بصدد اقامة خط نقل بحري مع تركيا من ميناء الاسكندرون الى ميناء العقبة بنظام (RO–RO) وهناك امكانية لتسيير هذا الخط ليصل الى ميناء جدة السعودي ومن ثم جيبوتي مما سيساعد على تعزيز حركة التبادل التجاري بين البلدين وعبرهما ، ومن جانبه اشاد معالي الوزير الضيف بدور جمعية رجال الاعمال الاردنيين واعرب عن تطلع جيبوتي لزيارة مقبلة لوفد رجال الاعمال الاردنيين الى جيبوتي للاطلاع على فرص التعاون المشترك واقامة المشاريع الاستثمارية في جيبوتي التي تشكل بوابة لدخول دول شرق افريقيا ، ثم قدم سعادة السيد ابو بكر عمر هادي ، رئيس مجلس ادارة سلطة المناطق الحرة والموانئ في جيبوتي ، شرحا حول مزايا الاستثمار في المناطق الحرة في جيبوتي ، واشار سعادة السيد محمد علي مؤمن سفير جمهورية جيبوتي المعتمد لدى البلاط الملكي الهاشمي ، الى اهمية موقع جيبوتي الاستراتيجي لدخول سوق الكوميسا وحاجة جيبوتي للاستثمارات خاصة في القطاع الصحي ، واكد على اهمية تبادل المعلومات وزيارات رجال الاعمال للتعريف بفرص الاستثمار القائمة .

# البنك الإسلامي الاردني يسلم الفائز بجائزة سيارة ميتسوبيشي لانسر 2016

اعلن البنك الإسلامي الأردني عن الفائز بالجائزة الاولى (سيارة ميتسوبيشي لانسر 2016 مجمركة ومؤمنة) السيد وليد سميح دحنون متعامل البنك لدى فرع دير علا إضافة الى ارقام 88 حساب فائز بقيمة كل او جزء من مشترياتهم خلال شهر حزيران وذلك ضمن الحملة التسويقية للبطاقات المصرفية التي اطلقها البنك بداية شهر شباط 2016 والتي ستستمر حتى نهاية العام الحالي ،وذلك حسب شروط وأحكام البنك التي أعدها لهذه الحملة .

وسلم الدكتور حسين سعيد نائب المدير العام للبنك الاسلامي الاردني السيد وليد سميح دحنون مفتاح السيارة في مبنى الادارة العامة للبنك واعرب السيد وليد عن سعادته بالفوز بالجائزة مقدراً لإدارة البنك جهودها في تعزيز العلاقة مع متعامليها وتوثيقها من خلال هذه الحملات التي تحفز على الاستفادة من الخدمات التي يقدمها البنك .

وبهذه المناسبة قال الاستاذ موسى شحادة الرئيس التنفيذي المدير العام للبنك الاسلامي الاردني يسرنا ان نهنئ الفائز بالجائزة بالإضافة الى الفائزين الاخرين بالجوائز الشهرية على استخدامهم لبطاقاتنا المصرفية بأنواعها المختلفة والصادرة عن مصرفنا، وندعو جميع متعاملي مصرفنا للاستفادة من هذه الحملة الترويجية التي اطلقها مصرفنا تقديراً لمتعامليه ولتسويق بطاقاته المصرفية واستخدام البطاقات في مشترياتهم داخل وخارج الاردن ومنحهم فرصة الفوز بالجوائز النقدية بقيمة كل او جزء من مشترياتهم بالإضافة الى المشاركة بالفوز بالجائزة الثانية سيارة نوع ميتسوبيشي لانسر موديل 2016 مجمركة ومؤمنة و التي سيتم الاعلان عن الفائز بها نهاية شهر كانون الاول من العام الحالي، مؤكدين حرصنا الدائم على ادامة وتوثيق التواصل مع جميع متعاملينا بكافة السبل المتاحة .

# البنك الإسلامي الأردني

## للعام الرابع على التوالي مجلة The Banker
## البنك الإسلامي الأردني
## أفضل بنك إسلامي في الأردن لعام 2016

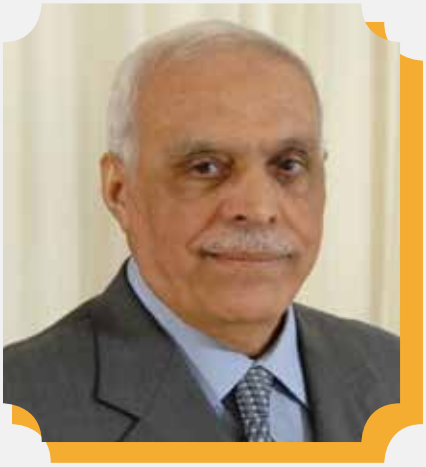

موسى شحادة

فاز البنك الإسلامي الأردني للعام الرابع على التوالي بجائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن لعام 2016 من مجلة (The Banker ) البريطانية التي تصدر عن مجموعة الفاينانشال تايمز والمتخصصة في مجال البنوك والاستثمار على المستوى الدولي. وجاء فوز البنك الإسلامي الأردني بهذه الجائزة بعد أن استوفى جميع المتطلبات والأسس والمؤشرات المالية والمعايير التي تحدد للمشاركة بالجائزة وبناءً على تحكيم مجموعة من الحكام المتخصصين اعتمدت على مستويات الابتكار و النمو في السوق وتحقيق نتائج جيدة تستند الى ادارة قوية تتبع نموذج اعمال ناجح وفق منهج حكيم في ادارة وتجنب المخاطر .

وبهذه المناسبة عبر الاستاذ موسى شحادة الرئيس التنفيذي المدير العام للبنك الاسلامي الاردني عن اعتزازه باستمرارية اهتمام المؤسسات والمجلات العالمية المتخصصة بمتابعة نجاحات مصرفنا ومنح هذه الجائزة لمصرفنا التي اضافتها مجلة ( The Banker )إلى الجوائز الأخرى منذ عام 2013 والتي تمنحها للبنوك المتميزة على مستوى كل دولة في كل عام والمتخصصة بالبنوك الإسلامية وذلك تأكيداً على استمرارية احتفاظ مصرفنا بأبرز واهم مقومات النجاح والنمو والتطور مؤكداً على استمرارية السير على نفس النهج لتحقيق المزيد من الانجازات .

# زيارة سفير سنغافورة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين

استقبل معالي السيد ثابت الطاهر نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتاريخ 2016/04/13 سعادة السيد شامشير زمان، سفير سنغافورة غير المقيم لدى المملكة، وحضر الاجتماع سعادة المهندس عبدالحليم عابدين، امين سر الجمعية وسعادة السيد حسام الهدهد عضو مجلس الادارة.

ورحب معالي السيد ثابت الطاهر بسعادة السفير وأشار إلى أن الجمعية كانت قد وقعت مذكرة تفاهم عام 1996 مع اتحاد الصناعات في سنغافورة، كما أن الأردن يرتبط مع سنغافورة باتفاقية تجارة حرة وقعت عام 2004، الا إن حجم التبادل التجاري بين البلدين الصديقين لا يزال متواضعاً، كما استعرض وأعضاء مجلس ادارة الجمعية، لسعادة السفير، فرص الاستثمار المتاحة ومجالات التعاون القائمة في الاردن في مختلف المجالات الاقتصادية خاصة قطاع تكنولوجيا المعلومات، والمياه والطاقة المتجددة والنقل والسياحة والتعليم والتدريب المهني والقطاع الصناعي بشكل عام. هذا وتشكل سنغافورة بوابة الاردن لدول شرق اسيا في حين ان الامكانيات متوفرة في لاردن ليكون منطلقا لمنتجات سنغافورة الى دول المنطقة ومقصدا للاستثمارات السنغافورية لدخول اسواق الدول العربية والولايات المتحدة واوروبا وتركيا وكندا معفاة من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة التي تربط الاردن بتلك الدول.

ومن جانبه اكد سعادة السفير حرص سنغافورة على تمتين وتوسيع آفاق التعاون بين البلدين الصديقين، وأشار الى ان هناك مجالات وقطاعات واسعة يمكن بناء تعاون فيها. وذكر انه تم مؤخراً تأسيس اتحاد لقطاع الأعمال في سنغافورة يضم مختلف قطاعات الأعمال، ويمكن ان يتم التعاون بين الجمعية والاتحاد بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية على مستوى القطاع الخاص، وأكد انه سيبذل جهده لبناء جسور تعاون بيننا في هذا المجال كما اعرب عن اهتمامه وحرصه على متابعة هذا الموضوع لتحقيق المصلحة المشتركة، وتشجيع تبادل زيارات وفود رجال الاعمال والاستفادة من المزايا التي توفرها اتفاقية التجارة الحرة لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين

# الهيئة العامة العادية لجمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد إجتماعها السنوي عن العام 2015

عقد في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتاريخ 2016/04/30 اجتماع الهيئة العامة العادية للجمعية عن العام 2015 بحضور معالي السيد حمدي الطباع رئيس الجمعية ، معالي السيد ثابت الطاهر نائب الرئيس ،والسادة اعضاء مجلس الادارة موسى شحادة امين الصندوق، عبد الحليم عابدين امين السر، عوني الساكت، عصام بدير، محمد البلبيسي، حسام الدين الهدهد و يسري طهبوب وعدد من اعضاء الهيئة العامة للجمعية.

حيث جرى بحث جدول اعمال الاجتماع وإقراره ومن ثم استعرض معالي السيد حمدي الطباع نشاطات الجمعية للعام 2015 وخطتها المستقبلية واكد في كلمته حرص مجلس الادارة على الاستمرار في خدمة اعضاء الجمعية ومواصلة العمل على تطوير الجمعية والارتقاء بأدائها لتبقى في مقدمة هيئات القطاع الخاص في الأردن والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني كما عهد عنها على مدى مسيرة ثلاثين عاما في خدمة الوطن الغالي في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم .

وقد توج عام 2015 برسالة اعتزاز وتقدير تشرفت جمعية رجال الاعمال الاردنيين بتلقيها من صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني المعظم ، حفظه الله ورعاه ، نقلها دولة الدكتور فايز الطراونة ، رئيس الديوان الملكي الهاشمي ، خلال لقاء المنبر الاقتصادي للجمعية مع دولته .

كما حفل عام 2015 بالنشاطات المتعددة من ابرزها احتفالية الجمعية برعاية ملكية سامية بمناسبة مرور ثلاثين عاما على تاسيسها، والمشاركة في تنظيم المؤتمر السادس للمغتربين بالتعاون مع وزارة الخارجية وعدد من هيئات القطاعين العام والخاص وقد عقد المؤتمر تحت الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم حفظه الله ورعاه ، كما تمت المشاركة في عدد من الاجتماعات الرسمية والمؤتمرات واللجان ومجالس الشراكة مع دائرة الجمارك.

و على صعيد تنمية علاقات الأردن الاقتصادية الخارجية وتوطيد علاقات أعضاء الجمعية مع نظرائهم في الدول العربية والصديقة، فقد عقدت الجمعية مجالس الاعمال الاردني الروماني ، والاردني العماني بالاضافة الى استقبال عدد من الوفود الاقتصادية الرسمية ووفود رجال الاعمال، كذلك استقبال عدد من السفراء المعتمدين لدى البلاط الملكي الهاشمي .

ثم تلا مدقق الحسابات سابا وشركاهم تقرير المدقق وأقرت الهيئة العامة التقرير السنوي للجمعية للعام 2015 والحسابات الختامية للسنة المالية 2015 وصادقت عليها وأعادت انتخاب سابا وشركاهم مدققاً خارجياً لعام 2016.

# الملاح: تنفيذ توصيات مجلس الأعمال الأردني التونسي سترفع حجم الإستثمارات بين البلدين

استقبلت سعادة السيدة عفيفة الملاح سفيرة الجمهورية التونسية في عمان وأركان السفارة، بتاريخ 2016/05/08 معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة، الذي قام بوضع سعادة السفيرة بنتائج زيارة وفد رجال الأعمال الأردنيين إلى تونس أواخر الشهر الماضي، والقرارات المنبثقة عن مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك الأول بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وكونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، والمتمثلة في البدء بإجراءات تشكيل لجنتين من أعضاء الطرفين تكون الأولى متخصصة في قطاع الأدوية والثانية في قطاع النقل، والبدء بعقد اجتماعات مكثفة، ورفع توصياتها إلى مجلس الأعمال الأردني التونسي، للعمل على تذليل كافة المعوقات التي تواجه الطرفين. إضافة إلى مشاركة أعضاء كل من جمعية رجال الأعمال الاردنيين و كونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية CONECT كلما سمحت ظروف الطرفين، بالوفود الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي تنظمها أي من الجهتين من خلال شبكة علاقاتها الخارجية ومجالس أعمال كل مؤسسة، وبما يتوافق مع مصلحة أي من الطرفين وعلاقتهم بالجهة أو الدولة المنوي التوجه إليها.

وأكدت سعادة السيدة عفيفة الملاح بأن اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التونسي الأول ستكون نواه شراكة حقيقة للاستثمارات الأردنية التونسية، مؤكدة على استعداد الحكومة التونسية لتقديم كامل الدعم لجعل تلك العلاقة نموذجاً للشراكة الاقتصادية العربية فيما بين البلدين، مؤكداً على ضرورة تنفيذ ما صدر من قرارات في اجتماعات المجلس، خاصة إقرار عقد ملتقى مجتمع الأعمال العربي السادس عشر في تونس خلال النصف الأول من شهر تشرين أول 2016 في تونس بتنظيم مشترك بين اتحاد رجال الأعمال العرب وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية.

من جهة أخرى بينت سعادة السيدة الملاح بأنه سيتم التنسيق مع كافة الجهات من القطاع العام والخاص لتذليل كافة المعوقات والإجراءات بين البلدين على رأسها إلغاء تأشيرة الزيارة للتونسيين وفتح مزيد من الخطوط الجوية لتشجيع الحركة السياحية بين البلدين، وتخفيض الكلف التشغيلية.

كما بين حمدي الطباع خلال اللقاء الذي حضره أعضاء مجلس الإدارة المنضمين إلى مجلس الأعمال الأردني التونسي كل من السادة معالي ثابت الطاهر، حسام الدين الهدهد، ويسري طهبوب، على أن لمس الدعم المعنوي من الحكومة لتوطيد العلاقات الاقتصادية الأردنية التونسية والتي جاءت من خلال استقبال عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين لوفد رجال الأعمال الأردنيين خلال الزيارة وعلى رأسه لقاء دولة رئيس الوزراء التونسي السيد الحبيب الصيد، الذي اكد على عمق العلاقات التاريخية التي تربط الأردن وتونس مرحباً بعقد الملتقى وبالزيارات المتتالية لرجال الأعمال الأردنيين ونتائج مجلس الأعمال الأردني التونسي

# دور هيئة تنشيط السياحة في المملكة

الدكتور عبدالرزاق عربيات

تأسست هيئة تنشيط السياحة الأردنية في عام 1998 كموسسة أهلية ذات استقلال مالي وإداري، تهدف لترويج وتسويق المملكة الأردنية الهاشمية كوجهة سياحية جاذبة لجميع فئات السياح من الأسواق المستهدفة، حيث أن الهيئة تستخدم أفضل الاستراتيجيات التسويقية لوضع الأردن على الخارطة السياحية العالمية.

من أهداف واستراتيجيات هيئة تنشيط السياحة التركيز على عدة أسواق رئيسية مثل السوق الأمريكي البريطاني، و الفرنسي، الايطالي، الاسباني، الألماني، الهندي والخليجي بالإضافة إلى أسوق جديدة مثل الصين،ماليزيا، وأندونيسيا و ذلك من خلال حملات إعلامية ترويجية مكثفة ومتخصصة حسب خصوصية كل سوق لإستهداف المستهلك مباشرة. كما تعمل الهيئة على ترويج السياحة في الأردن من خلال التسويق استخدام التسويق الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة بالتعاون مع الإعلاميين المؤثريين على تلك الشبكات. وتعمل الهيئة على تحفيز شركات الطيران العارض ومنخفض التكاليف لجذب أكبر عدد من السياح من مختلف الفئات. بالإضافة إلى القيام بحملات تسويقية على وسائل المواصلات العامة وجوانب الطرق عالمياً. وأخيرا، تنفيذ حملات مشتركة مع مكاتب السياحة والسفر.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى تميز الأردن بطبيعة جغرافية متنوعة وثقافة تجمع ما بين التاريخ والحداثة، إضافة إلى طقس معتدل طوال العام ومواقع ذات أهمية دينية، مما يتلائم مع اهتمامات السياح وتفضيلاتهم المختلفة . ومن أهم المواقع السياحية في الأردن البتراء، جرش، غابات عجلون، البحر الميت، أم قيس، العاصمة عمان، العقبة، وادي رم ومغطس السيد المسيح عليه السلام وغيرها الكثير.

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الداعمة للإقتصاد الأردني حيث أن الاستثمارات في القطاع السياحي ترتبط بشكل مباشر مع القدرة التسويقية للدولة، كما أن زيادة الطلب على المنتج السياحي هو المحفز الرئيسي للاستثمار بالإضافة إلى الحوافز الضريبية والتسهيلات. كما يتميز القطاع السياحي عن غيره بارتباطه القوي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فوفقاً لبيانات جداول المدخلات والمخرجات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط فإن قطاع الفنادق وحده يتشابك مع حوالي 58 نشاط اقتصادي وذلك لتزويده بمستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية اللازمة.

هذا وتسعى الهيئة دائماً إلى بذل الجهود في مجالي التسويق والترويج السياحي لرفع وتعزيز مكانة الأردن على الخارطة السياحية العالمية، وجعلها مقصد سياحي جاذب لجميع فئات المستهلكين والمستثمرين إقليمياً وعالمياً.

www.visitjordan.com

# برعاية فخامة رئيس جمهورية قبرص
# البنك الأردني الكويتي يفتتح الموقع الجديد لفرعه في ليماسول

تحت رعاية فخامة السيد نيكوس أناستاسيادس رئيس جمهورية قبرص، احتفل البنك الأردني الكويتي يوم الجمعة الموافق 2016/05/27 بافتتاح «فرع قبرص» بموقعه الجديد في مدينة ليماسول. افتتح الفرع معالي السيد هاريس جورجياديس، وزير المالية القبرصي مندوباً عن رئيس الجمهورية القبرصي بحضور عطوفة السيدة كريستالا جيورغادجي، محافظ البنك المركزي في قبرص والسيد عبدالكريم الكباريتي رئيس مجلس إدارة البنك والسيد فيصل العيار نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة مشاريع الكويت (كيبكو) وعدد من أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية للبنك ومجموعة من المسؤولين الحكوميين وكبار الشخصيات من الأردن والكويت وقبرص.

هذا وأقام البنك الأردني الكويتي حفل عشاء مساء نفس اليوم في فندق الفورسيزونز – ليماسول، رحب فيه معالي السيد هاريس جورجياديس بضيوف البنك الكرام وأعرب عن متانة وتاريخ العلاقات القبرصية الأردنية المتميزة المبنية على أساس الاحترام المتبادل والتعاون الوثيق الذي يخدم مصلحة البلدين، كما وتحدث عن أهمية وجود البنك الأردني الكويتي بقبرص ودور الحكومة القبرصية في تعزيز وتطوير التعاون المشترك وتبادل الخبرات وتشجيع وتسهيل إجراءات الاستثمارات الأجنبية. لا سيما وأن قبرص لا تزال الوجهة الآمنة والجذابة للنشاط الاقتصادي والتجاري والاستثماري.

وألقى دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس إدارة البنك كلمة أعرب خلالها عن امتنانه وتقديره لفخامة رئيس جمهورية قبرص لتلبية الدعوة لرعاية فعاليات البنك، مما يؤكد العلاقات المميزة التي تربط البلدين الصديقين. كما أشاد بالجهود المخلصة والمميزة لوزير المالية القبرصي في تنمية وازدهار الإقتصاد القبرصي خلال السنوات الأخيرة، تحت قيادة الرئيس أناستاسيادس. كما تقدم بالشكر من السيدة جيورغادجي، محافظ البنك المركزي القبرصي لدعمهم المتواصل للبنك الأردني الكويتي، مشيداً بجهودهم المبذولة لتعزيز متانة القطاع المالي والمصرفي في قبرص.

كما شكر السيد عبدالكريم الكباريتي السادة البنك المركزي الأردني ممثلاً بمعالي المحافظ الدكتور زياد فريز لعملهم الدؤوب والذي كان دوماً صمام الأمان للجبهة المصرفية في الأردن مثمناً دعمهم الموصول الذي مكن البنك من تحقيق التقدم والازدهار.

واغتنم الكباريتي هذه الفرصة ليعرب أيضاً عن امتنانه للشركاء الإستراتيجيين للبنك الأردني الكويتي، شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) ومؤسسة الضمان الاجتماعي وشركة فيرفاكس فاينانشال القابضة لدعمهم المتواصل والاهتمام بمصالح البنك، كما توجه بالشكر لعملاء البنك ومساهميه على ثقتهم وولائهم الموصول. واختتم الكباريتي كلمته بتوجيه الثناء لإدارة البنك وموظفيه على جهودهم المبذولة ومساهمتهم نحو تحقيق أهداف البنك والارتقاء بأدائه عاماً بعد عام.

في وقت سابق خلال اليوم، وأثناء مراسم حفل الافتتاح بالفرع، ألقى السيد هيثم البطيخي رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة في البنك، والمسؤول المشرف على أعمال فرع قبرص، كلمة رحب فيها بالسادة الضيوف، وأكد بأن فرع قبرص ملتزم بتقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية والاستثمارية لتلبية إحتياجات العملاء الكرام، وخدمة الشركات الدولية التجارية لتيسير أعمالهم وعلاقاتهم التجارية بين الأردن والبلدان المحيطة

# الأردن والطاقة المتجددة

الدكتور ابراهيم بدران

## 1 - مدخل:

تعتمد حالة التقدم والإرتقاء والإستمرارية والبقاء في أي مجتمع على أربعة عناصر أساسية وهي الطاقة والتكنولوجيا والمياه والبيئة وكلما كانت هذه العناصر أكثر تقدماً وأشد تماسكاً في إطار نظام سياسي ديمقراطي منفتح ونظام اقتصادي اجتماعي كلما تحرك المجتمع من مجرد البقاء الى التحضر والازدهار والتقدم .

إن الدول الأكثر تقدماً في العالم هي التي تتوفر لديها الإمكانات الجيدة في هذا الاتجاه سواء كنا نتحدث عن دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو دولة صغيرة مثل سويسرا أو سنغافورة التي ساعدها تقدمها الهندسي والتكنولوجي واقتصادها الصناعي على حل مشكلتي الطاقة والمياه على الرغم من فقرها في كليهما.

وبالنسبة لنا في الأردن فنحن من البلدان القليلة في العالم شديدة الندرة للمياه. حيث لا يتعدى نصيب الفرد (90) متراً مكعباً سنوياً . في حين أن خط الفقر المائي.

يبدأ تحت (1000) متر مكعب سنوياً . وبالتالي فالأردن دولة من أفقر عشر دول في العالم في المياه.

وتدل المؤشرات والوقائع ، وهنا تكمن مسؤولية السياسيين والعلماء والمخططين ، على أنه دون التفوق في العلم والهندسة والتكنولوجيا وادارة الدولة فإن مشكلتي الطاقة والمياه في البلاد وفي جميع الدول العربية ومعها مشكلة الغذاء ستزداد تفاقماً بشكل متسارع خاصة مع التغيرات المناخية. وستصل الأزمة الى مستوى يصعب التعامل معه إذا لم يطور العلماء والمهندسون المشاريع والتكنولوجيا اللازمة .

أن ما يبذل على المستويين العربي والوطني بشكل خاص من جهود علمية وهندسية وتكنولوجية لمواجهة اشكالية المياه والطاقة أقل بكثير من ما يستدعيه الموقف وأقل مما تدفع إليه التغيرات المناخية . فنحن ليس لدينا مراكز متخصصة لتطوير تكنولوجيات وهندسة الطاقة أو المياه. وليس لدينا مخصصات واستثمارات كافية للبحث والتطوير في هذا المجال على الرغم من آفاق الاستثمار وفرص العمل التي تتيحها مشاريع الطاقة والمياه. إن نصيب الفرد من الطاقة في الأردن هو في حدود (1.1) طن مكافئ نفط سنوياً.

| الدولة | الولايات المتحدة الامريكية | كندا | فنلندا | بلجيكا | اليابان | ايرلندا | ايطاليا | كوريا | الصين | الاردن |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نصيب الفرد ط.م.ن | 8.35 | 8.16 | 6.4 | 5.78 | 4.13 | 3.86 | 2.97 | 4.58 | 1.48 | 1.1 |

أن الاحتياج للطاقة من المتوقع أن يتزايد نتيجة للنمو الطبيعي للسكان ونتيجة للتطور والتصنيع والتغيرات المناخية .

كذلك من المتوقع أن تحمل أسعار النفط والغاز موجات من تقلبات سعرية مفاجئة والى الأعلى. فخلال أقل من عشر سنوات ارتفع سعر برميل النفط من 21 دولاراً عام 2001 الى (150) دولاراً عام (2009) وعاد بعد ذلك يتأرجح حول رقم (100) دولار طيلة الأعوام (2010) و 2011 ثم انخفض في عام 2015 الى 36 دولار ليعود في عام 2016 الى 47 دولار/ برميل

### تغير أسعار النفط

| السنة | 69 | 75 | 82 | 90 | 95 | 2009 | 2010 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دولار/ للبرميل | 3 | 5 | 31.5 | 23.2 | 16.75 | 150 | 100 | 36 | 47 |

## 2 - مصادر الطاقة

تقسم مصادر الطاقة عموماً الى ثلاثة مصادر: الأول هو المصادر الاحفورية من نفط وغاز وفحم وصخر زيتي ورمال القار. والثاني :المصادر المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية. والثالث: المصادر التركيبية مثل الطاقة النووية سواء الإندماجية أو الإنشطارية ووقود الهيدروجين والوقود الحيوي وغيرها . وهناك مصدر رابع وهو الطاقة السلبية Passive energy والتي تتأتى عن توفير الطاقة وإعادة تصميم الأنظمة ورفع الكفاءة ..... الخ.

إن مصادر الطاقة الاحفورية الإعتيادية في الأردن وهي النفط والغاز محدودة للغاية. ولا تكاد المصادر النفطية تذكر ، على الرغم من أن الأردن محاط بدول لديها نفط وغاز بكميات متفاوتة . وتدل الدراسات والأبحاث على أن النفط يمكن أن تكون له فرص متواضعة في الأردن على أعماق كبيرة تتجاوز (4) آلاف متر. الأمر الذي يجعل تكنولوجيا الإستخراج حتى الآن معقدة وكلفته عالية . ومن هنا فإن النفط المحلي لا ينبغي في المرحلة الحالية أن يدخل في الإستراتيجية الوطنية للطاقة الى أن تتغير المعطيات المتعلقة به. أما الغاز فإن الكميات منه محدودة وتقدر بـ (500) بليون قدم مكعب تتواجد في منطقة الريشة . ويجري الآن استخدام كميات محدودة في توليد الكهرباء تقدر بما يعادل (2500) برميل يومياً من أصل استهلاك الأردن والبالغ حوالي (155) ألف برميل يومياً. ومع أن الجهود مستمرة لإكتشاف احتياطيات أخرى ألا أن الاحتمالات محدودة مما يجعل الغاز في أي استراتيجية وطنية للطاقة مصدراً ثانوياً أو تكميلياً. وهناك مصدر طبيعي ثالث ولكنه غير شائع هو الصخر الزيتي والذي يعتبر الأردن فيه ثامن أغنى دولة في العالم. وتبلغ الإحتياطات الكلية منه حوالي (70) بليون طن. والصخر الزيتي في الأردن يتمتع بنوعية عالية ومحتوى عالٍ من الكبريت (20 %) . وتقدر كميات النفط التي يمكن نظرياً استخراجها حوالي (5.2) بليون طن نفط إذا افترضنا توفر التكنولوجيا والبنية التحتية. وهذا يعني أن استخراج النفط من الصخر الزيتي يمكن أن يدخل في الاستراتيجية الوطنية للطاقة للمراحل المتوسطة والبعيدة المدى.

وهناك مصدر احفوري رابع وهو الرمل الزيتي Tar sand . وهي رمال مشبعة بالنفط الثقيل الذي يشاهد مترسباً أحياناً على شكل شواهد اسفلتية. ويتواجد هذا المصدر في مناطق عديدة من الأردن من أبرزها وادي عياد في منطقة الخرزي ، ومنطقة شرقي البحر الميت. وتقدر الإحتياطات الموجودة في وادي عياد بحوالي 40 مليون طن داخل طبقة سمكها 225 متراً ، وتقدر كمية النفط القابلة للإستخراج بحوالي 3.6 مليون طن.

## 3 - المصادر المتجددة

أما المصادر المتجددة فهي الأكثر أهمية على الإطلاق وتشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية (الغاز والسائل والمخلفات الصلبة) والطاقة السالبة (حفظ الطاقة) والطاقة الكهرمائية والحرارة الجوفية والتخزين الحراري وطاقة المد والجزر في البحار. وتأتي في المقدمة بالنسبة للأردن والمنطقة العربية طاقة الشمس ثم طاقة الرياح. وتعتبر الطاقة الشمسية من أكثر أشكال الطاقة جاذبية وإثارة للإهتمام سواء من حيث البيئة أو الإستمرارية أو التوفر أو الاقتصاديات أو الملاءمة للمعطيات الوطنية.

## 4 - الطاقة الشمسية

تشكل الطاقة الشمسية مصدراً مستقلاً لا يتأثر بالعلاقات الدولية ولا يخضع للمضاربات في الاسواق وقد ولدت حتى الآن 2.8 مليون فرصة عمل على مستوى العالم . انها قابلة للتوزيع والتواجد في شتى المناطق بالقطر الواحد وفي الاماكن المنعزلة . ولذا فهي لا تتطلب في أغلب الأحيان بنية تحتية ضخمة ، وتتميز بكونها مصدراً آمناً ونظيفاً لا يتسبب في أية اشكالات بيئية.

ويقدر متوسط الإشعاعات الشمسية الساقطة يومياً في الأردن بحوالي 5 كيلواط ساعة لكل متر مربع ، ويقدر متوسط عدد الساعات الشمسية للمنطقة العربية بحوالي 3000 ساعة في السنة.

وقد دخلت الطاقة الشمسية الأردن بشكل بطيء وخجول. وهنا يمكن أن نشير الى أوجه الاستعمال على النحو التالي:

أ- تسخين المياه: فعلى الرغم من أهمية هذا التطبيق واقتصادياته وملائمته للمنازل الفردية (والتي تشكل 70 % من جملة المنازل في الاردن) إلا ان انتشار السخانات الشمسية سار بطيئا وكانت نسبة الاستعمال لا تتجاوز 20 %حتى اوائل عام 2010 وبعد ذلك راحت السخانات الشمسية تنتشر على أوسع نطاق نتيجة لتيسير سبل التمويل من خلال ترتيبات خاصة مع المنتجين والمستهلكين والبنوك. ويكفي ان نذكر هنا ان كلاً من اوروبا والولايات المتحدة والصين تخطط لتكون السخانات الشمسية بمعدل1/2 م لكل فرد من السكان بحلول عام 2020. ويناظر هذا الرقم في الاردن (9) مليون مترا

ب– الطاقة الشمسية لغايات التبريد فلا زالت غير مستعملة في الاردن على الرغم من انتشارها في كثير من البلدان كالهند والبرازيل وغيرها.

جـ– توليد المياه من الهواء باستخدام الطاقة الشمسية. وهي لا زالت غير مستعملة في الاردن ايضا.

د– توليد الكهرباء:

وخلال السنوات الماضية تبلورت عدة اتجاهات لاستغلال الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء لعل أبرزها اثنان :

الأول : التجميع الحراري وتركيز الطاقة من خلال منظومة المرايا على مرجل ضخم لتوليد البخار ثم توليد الكهرباء. وقد بذلت اسبانيا والولايات المتحدة جهوداً ونجاحات متميزة في هذا الإتجاه.

الثاني : التجميع الضوئي والفوتوني PV ومن ثم توليد الطاقة الكهربائية مباشرة من خلال خلايا شمية تستفيد من الضوء المنتشر. وقد حققت الولايات المتحدة وألمانيا نجاحات كبيرة في هذا الإتجاه.

لقد تغيرت تكنولوجيا واقتصاديات توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية تغيراً هائلاً خلال السنوات الماضية وبشكل خاص منذ عام 1998 مما جعلها رخيصة التكاليف ودفع بلدانا كبيرة الإستهلاك للطاقة مثل ألمانيا والصين الى جعل الطاقة الشمسية أحد المرتكزات الأساسية لاستراتيجية الطاقة لدى كل منهما . وراحت ألمانيا التي تقود ثورة الطاقة المتجددة في اوروبا تنشئ سنوياً محطات شمسية تصل استطاعتها الى (3000) ميغاواط .

ورغم التطور السريع في تكنولوجيا واقتصاديات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية فلا زال التحرك الوطني نحو هذه التكنولوجيا بطيئاً للغاية. فالأرقام الأولية المتاحة تبين ما يلي:

1. اعداد المشاركين في أنظمة شمسية لتوليد الكهرباء لا يزال أقل من (1500) مشارك.

2. عدد المشاركين الفرديين أقل من 1300 مشارك في حين ان اعداد المستهلكين للكهرباء من الشبكات الوطنية تتجاوز (1) مليون مشترك.

3. المشاريع الكبيرة على النحو التالي:

مشروع المفرق (شركة فيلادلفيا) باستطاعة 10 ميغاواط (BOO)

مشروع الازرق (1) (الحكومة) باستطاعة 2.17 ميغاواط

مشروع الازرق (2) (الحكومة) باستطاعة 3.00 ميغاواط

مشروع الخلايا الشمسية (4 شركات) 200 ميغاواط متوقع الربط 2016

مشروع الخلايا الشمسية في المفرق (2) 50 ميغاواط متوقع الربط 2017

مشروع الخلايا الشمسية في المفرق (3) 50 ميغاواط (2017) شركة هاريون السويسرية

مشروع الطاقة الشمسية القويرة 1.3 ميغا واط الحكومة الاردنية 2017

مشروع الخلايا الشمسية في المفرق (3) 50 ميغاواط سن رايز 2017

مشروع الخلايا الشمسية الصفاوي 50 ميغاواط سعودي اوجي 2017

وهكذا نلاحظ ان المشاريع المتوقع ربطها بالشبكة خلال السنتين القادمتين هي في حدود 520 ميغاواط. ولا زال المجال يتسع للعديد من المشاريع التي ينبغي ان ترفع الطاقة الشمسية المركبة الى ما لا يقل عن 1500 ميغاواط. لقد انخفضت تكاليف التوليد حتى وصلت في الاردن الى 60 فلسا/ك.و.س بل وأقل من ذلك. ومن المتوقع أن تصل الى 30 فلسا خلال السنوات القادمة. أما على المستوى الشعبي فقد بدأ الاقبال يتصاعد خاصة بعد ان اعلنت العديد من البنوك استعدادها لتمويل المشاريع الفردية. ومن المفترض ان يكون هناك برنامج وطني متماسك لتزويد المؤسسات الرسمية كالمدارس والدوائر الحكومية باحتياجاتها من الطاقة الكهربائية عن طريق الوحدات الشمسية وان يكون هناك تسهيلات في التعامل مع الانظمة الجديدة.

على أنه واحدة من المشكلات التي تعيق انتشار انظمة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية على المستوى الفردي والمؤسسي يتمثل في« ان شركات توليد وتوزيع الكهرباء لا تجد في النظام الجديد أي مكسب لها بل على العكس تجد نوعاً من الخسارة في العائدات خاصة وان المستهلك يستخدم منظومة التوليد والتوزيع للشركات كنظام لتخزين الطاقة نهاراً ليعيد استخدامها مساء.»

وهذا يتطلب حتى تكون هناك مصلحة مشتركة لجميع الاطراف:

ان يتم التوافق على «رسوم التخزين للكهرباء» تكون متواضعة بحيث تعطي للشركات حافزاً من العائدات دون ان يؤدي ذلك الى عزوف المستهلك عن الطاقة الشمسية.

كذلك فإن انارة الشوارع والتي تستهلك ما يزيد قليلا عن 5 %من الطاقة الكهربائية تتطلب العمل على تطوير انظمة تخزين «بطاريات» فردية لكل عمود وبكلفة معقولة بحيث يتم تحويل انارة الشوارع الى الطاقة الشمسية. وهنا يمكن لرجال الاعمال بالتعاون مع الجامعات تطوير أنظمة تخزين محلية مقبولة الكلفة علما بأن انظمة التخزين للاعمدة الكهربائية موجودة لدى الكثير من الشركات العالمية ولكن كلفتها لا تزال مرتفعة نسبياً.

لا يزال «عامل الاستطاعة» Capacity factor بالنسبة للطاقة الشمسية وفي غياب أنظمة التخزين منخفضاً نسبياً ويتراوح بين 15 % الى 28 %. ومن المتوقع ان تعمل أنظمة التخزين المتطورة خلال السنوات القليلة القادمة على رفع عامل الاستطاعة الى 50 % او 75 % وبطبيعة الحال يتغير عامل الاستطاعة من شهر الى آخر بالنسبة للطاقة المتجددة غير ان المتوسط العام كما هو مبين أدناه:

| نوع الطاقة | الفحم | الغاز | الشمسية | الكهرومائية | الرياح | النووية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عامل الاستطاعة % | 64 | 43 | 27 | 40 | 45 | 85 |

### 5 - طاقة الرياح:

يعود استعمال طاقة الرياح كطاقة محركة الى آلاف السنين. وقد تجدد الإهتمام بها لغايات توليد الكهرباء في أواسط السبعينات من القرن الماضي . وخلال السنوات العشر الماضية انتشرت مزارع المراوح الكهربائية في مساحات كبيرة في أوربا وأمريكا والصين وغيرها من دول العالم. وتطورت صناعة المراوح الهواوئية حتى وصلت الى استطاعة (8) ميغاواط للوحدة الواحدة.

خلال الفترة 1996 الى 2015 ارتفعت استطاعة التوليد العالمية من الرياح على النحو التالي:

| السنة | 1996 | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| الاستطاعة 1000 ميغاواط | 6.1 | 17.4 | 59.1 | 198 | 432.4 |

وهناك 83 بلداً في العالم تستخدم طاقة الرياح لتوليد الكهرباء، أو ان الطاقة الكهربائية المولدة من الرياح هناك قد تغلغلت في الشبكة الكهربائية. وتعرف نسبة الكهرباء من الرياح الى الكهرباء الكلية بعامل التغلغل Penetration factor وتأتي الدنمارك في مقدمة دول العالم في هذا الصدد.

| الدولة | الدنمارك | البرتغال | ايرلندا | المانيا | امريكا |
|---|---|---|---|---|---|
| عامل التغلغل (نسبة مئوية) | 42% | 19% | 16% | 8% | 4.5% |

أما من حيث الاقتصاديات فقد انخفضت كلفة التوليد حتى اصبحت تتراوح بين 4 الى 7 قروش حسب النظام. أما عامل الاستطاعة فإنه يتراوح بين 15% الى 50% وفي المناطق شديدة الرياح وخاصة القريبة من الشواطئ أو في وسط البحار فإن عامل الاستطاعة يزيد عادة عن 40% أن اهمية طاقة الرياح هو في تكاملها مع اشكال الطاقة الاخرى.

بدأ اهتمام الأردن بطاقة الرياح في بداية الثمانينات حين انشأت الجمعية العلمية الملكية مضخة ماء تدار بطاقة الرياح في موقع بئر المدورة على الحدود السعودية الأردنية ، وتضخ يومياً ما معدله 40 متراً مكعباً من على عمق (16) متراً .

من الصعب تقدير إمكانات الأردن من طاقة الرياح وتقييم هذه الإمكانات والحكم على اقتصادياتها دون توفير البيانات المناخية المناسبة . نظراً لتفاوت سرعات الرياح من موقع لآخر وكما هو في الجدول أدناه.

| الموقع | العقبة | اربد | الطفيلة | الأجفور | المفرق | الأجفايف | الأزرق | الجفر | الحسا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط سرعة الرياح متر/ث | 7.63 | 6.65 | 5.31 | 6.93 | 6.35 | 6.37 | 6.37 | 6.12 | 6.35 |

وبطبيعة الحال لا تؤخذ هذه القيم وكأنها مقياس نهائي على اقتصاديات طاقة الرياح، إذ لا بد من اجراء مزيد من الدراسات والتقييم للتعرف على أنماط تغير السرعة، واستمرارية الطاقة أو تقطعها وأنواع العنفات الملائمة ، بحيث يمكن في النهاية تقدير الإمكانات المتاحة من الطاقة الهوائية على مدار السنة تمهيداً لحساب اقتصاديات الربط مع الشبكة الكهربائية والتي من شأنها أن تحسن من اقتصاديات هذا المصدر وخاصة في منطقة مثل رأس منيف.

ومع هذا فقد تقدمها عدد من الشركات لاقامة مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية من الرياح ليتم ربطها بالشبكة الكهربائية وعلى النحو التالي:

مشروع شركة رياح الاردن استطاعة 117 ميغاواط التشغيل 2015 1300 الطفيلة
مشروع طاقة رياح معان استطاعة 80 ميغاواط التشغيل2016 الحكومة – منحة خليجية
مشروع طاقة رياح الراجف استطاعة 82 ميغاواط التشغيل 2019
مشروع طاقة رياح الفجيج استطاعة 90 ميغاواط التشغيل 2019
مشروع طاقة رياح الطفيلة استطاعة 50 ميغاواط التشغيل 2019
مشروع طاقة رياح اربد استطاعة 45 ميغاواط التشغيل 2019
مشروع طاقة رياح الطفيلة استطاعة 50 ميغاواط التشغيل 2019 شركة KOSPO
مشروع طاقة رياح الطفيلة استطاعة 100 ميغاواط التشغيل 2019 شركة MASS

وهكذا نحن امام مشاريع تصل استطاعتها الى 600 ميغاواط أي ما يعادل 15%من استطاعة الشبكة لعام 2019 وبأخذ عامل الاستطاعة بعين الاعتبار فإن الرقم ينبغي مضاعفته مرتين على الاقل.

### 6 - الطاقة الكهرمائية

نظراً لانعدام المساقط المائية الطبيعية في الاردن فإن المحطات الكهرمائية محدودة بسد الملك طلال وسد الوالة ولا تتجاوز الاستطاعة التوليدية 10 ميغاواط. ومع هذا فإن الاردن ينبغي ان يفيد من تكنولوجيا الوحدات الكهرمائية الصغيرة والصغيرة جداً اي بين 50 و 100 ك.و. واذا اخذنا مختلف السدود في الاردن وعددها (14) سداً فمن الممكن توليد ما قد يصل الى 35 ميغاواط. موزعة على السدود المختلفة. وهذه المحطات على صغرها لا يجوز اهمالها. ذلك ان مشكلة الطاقة لا تواجه إلا بتجميع البدائل المختلفة كما تفعل الصين مثلاً. مهما كانت صغيرة خاصة في مجال الطاقة المتجددة، حيث تنخفض كلفة انتاج الكهرباء ويتراجع اعتماد البلاد على الوقود المستورد والذي وصل الى 98% من فاتورة الطاقة لعام 2015.

### 7 - الطاقة السالبة

تعتبر برامج ومعدات وأنظمة حفظ الطاقة ورفع كفاءتها وكأنها مصدر متجدد للطاقة ولكنه ليس مباشرا وانما هو مصدر سالب passive ولكن أهميته الاقتصادية كبيرة للغاية. أي تخفيض استهلاك الطاقة في الاردن بمقدار 10% يعني من 300 الى 360 مليون دينار سنويا وهو مبلغ ضخم للغاية بالنسبة لحجم الاقتصاد الاردني. وقد عملت كل من اوروبا واليابان بقوة على المصادر السالبة للطاقة وحققت انجازات ضخمة. ومن جانب آخر فإن الطاقة السالبة من شأنها ان تفتح الابواب للكثير من الصناعات والاستثمارات والتصاميم والابداع يشمل ذلك:

التصاميم المعمارية الذكية
التصاميم الصديقة للبيئة والتصاميم الخضراء
تصنيع المواد العازلة
أنظمة التخزين وهندسة تخزين الطاقة
معدات التخزين
معدات رفع كفاءة الاجهزة والماكنات والمعدات
تصنيع المواد الفائقة التوصيل لتقليل الفقودات
تصنيع الاجهزة والمعدات لقياس الكفاءة
تصنيع القطع والمعدات الموفرة للطاقة

ويتطلب هذا المصدرخبرة هندسية وتكنولوجية معمقة كما يتطلب شركات استثمارية متميزة. اضافة الى مكاتب لخدمة وارشاد الجمهور حول الاساليب الاعلى كفاءة لاستخدام الطاقة في شتى المعدات والانظمة. وكان من المتوقع ان ننشئ وزارة الطاقة والثروة المعدنية دائرة متخصصة لحفظ الطاقة او للطاقة السالبة يقوم بالتعاون مع المؤسسات الهندسية والصناعية والاتحادات المهنية نشر اساليب وارقام وبيانات وثقافة الطاقة السالبة كما وتقوم بالدراسات للمشاريع المتوسطة والكبيرة للعمل في هذا المجال.

### 8 - الاستثمار وفرص العمل

تدل الارقام المأخوذة من مختلف دول العالم على ان الطاقة الجديدة من شأنها ان تولد فرص عمل اكثر وبأعداد أعلى من الطاقة التقليدية نظراً لتوزعها ف يمجموعات أصغر. ويقدر عدد العاملين في الطاقة المتجددة (8.2) مليون شخص على مستوى العالم الامر الذي يعني ان هناك مجال لخلق (8400) فرص عمل في الاردن من الطاقة المتجددة اذا وصل الاردن الى المتوسط العالمي. وطبعا تختلف فرص العمل من مصدر الى آخر وعلى النحو التالي للعالم:

| المصادر المتجددة | الطاقة الشمسية | الوقود الحيوي | الرياح | التبريد والتسخين الشمسي | الحيوية الصلبة | الغاز الحيوي | الكهرمائي | الحراري الجوفي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط سرعة الرياح متر/ث | 7.63 | 6.65 | 5.31 | 6.93 | 6.35 | 6.37 | 6.37 | 6.12 |

أما الاستثمارات العالمية فقد ارتفعت من 47 بليون دولار عام 2004 الى 286 بليون دولار عام 2015.

| الاستثمار | 286 | 239 | 182 | 73 | 47 |
|---|---|---|---|---|---|
| السنة | 2015 | 2010 | 2008 | 2005 | 2004 |

وهذا يعني ان فرص الاستثمار في الاردن ليكون في المتوسط العالمي تعني استثمار ما يقرب من 285 مليون دولار لعام 2015 وهو أمر لم يتحقق مما يعني ان فرص الاستثمار للحاق في العالم لا زالت كبيرة.

### 9 - قانون الطاقة المتجددة:

صدر قانون الطاقة المتجددة وترشيد الإستهلاك بعد طول تأخير وانتظار. ومع أن القانون يتضمن العديد من الثغرات والقيود التي لا مبرر لها الا انه يمكن اعتباره بداية جيدة لا بأس فيها ويمكن البناء عليها. وهنا لا بد من الإشارة الى عدد من النقاط . أولاً : تحديد الحد الأعلى للطاقة المركبة من المصادر البديلة بـ (500) ميغاواط في حين أن العروض المقدمة تتجاوز ال (1000) ميغاواط أمر لا مبرر له هندسياً واقتصادياً . ثانياً: أن كلفة « يوم الطاقة » في الأردن تزيد عن (10) ملايين ديناراً وكلفة « يوم الكهرباء » تقترب من (4) ملايين دينار وهذا يعني أن الإسراع في تنفيذ برنامج الطاقة المتجددة سوف يوفر على الإقتصاد الوطني ما يقرب من (50) مليون دينار شهرياً وهو مبلغ ضخم بالنسبة لحجم الإقتصاد الوطني وللأزمة المالية التي يواجهها . ثالثاً : إن تأجير أراضي حكومية لغايات انشاء المزارع الشمسية ومزارع الرياح أمر جيد تماماً ولكنه يتطلب الاسراع والانجاز في الدراسات القانونية والفنية والجغرافية. ومن المفترض أن يكون « أطلس الرياح » و« الإشعاع الشمسي » قد تم تحديثه ليصار الى توزيعه على الشركات المستثمرة من جهة ، وعلى المسؤولين في المحافظات من جهة أخرى حتى يتمكنوا من عملية التأجير واختيار المواقع دون الإضرار بالبيئة . رابعاً : إن تخصيص سعر متدني لتوليد الطاقة من حرق النفايات (90) فلساً ومن الرياح (85) فلساً ومن الغاز الحيوي (60) فلساً ليس له ما يبرره بل يفترض أن تكون الأسعار متقاربة حتى ولو كانت كلفة الإستثمار متفاوتة من المصادر المختلفة. خامساً : الإسراع في إنشاء صندوق الطاقة وتفعيله حتى يستطيع تمويل المشاريع الجديدة وخاصة لدى صغار المستثمرين والمستهلكين ، إضافة الى تشجيع تركيب الوحدات الكهربائية الشمسية للمساكن الفردية وخاصة في القرى والمدن. سادساً : إعطاء اهتمام خاص لتركيب وحدات الطاقة الشمسية الفوتوفولطائية في المدارس والمرافق المشابهة حيث تكون الحاجة للطاقة الكهربائية في فيها أثناء النهار فقط الأمر . الذي يجعل وحدات تخزين الكهرباء ( البطاريات) غير ضرورية مما يخفف من كلفة الإستثمار إضافة الى خلق ثقافة جديدة لدى الطلبة تعطي أهمية عملية للطاقة النظيفة والبيئة غير الملوثة . سابعاً : إن المادة (11) من القانون التي تعفي أنظمة وأجهزة ومعدات الطاقة المتجددة من جميع الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات مادة ممتازة لكن تطبيقها يتطلب مرونة وقراءة منفتحة من جانب الجمارك وضريبة المبيعات . إذا أن المستثمر يخشى دائماً من القراءة المتعسفة للنص. والمطلوب أن يشمل الإعفاء كل مكونات النظام وليس فقط تلك الأجزاء التي تتخصص في أداء معين. ثامناً : إن ترشيد الطاقة أمر بالغ الأهمية حتى لو لم يتعرض له القانون. وحتى يحقق الترشيد أهدافه فلا بد من خبرات تكنولوجية وهندسية متميزة ومتخصصة .ولا بد من الإستفادة من الدول التي سبقتنا في هذا المجال وخاصة أوروبا واليابان. تاسعاً: ضرورة وجود مختبر متخصص لاخصاع المستوردات من أجهزة ومعدات وماكنات ومواد تتعامل بالطاقة الى اختبار كفاءة الطاقة وتسجيل الكفاءة على الأجهزة . عاشراً: إن أساس ترشيد الإستهلاك هو العلاقة المباشرة مع المجتمع . وهذا يتطلب إعادة بناء مكاتب خدمة الجمهور في مختلف محافظات المملكة لتقديم الخدمة المجانية للجمهور فيما يخص ترشيد الإستهلاك واستعمال البدائل الأكثر كفاءة.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

تسوّق أكثر
سافر أكثر مع Fly Plus

# استمتع بالمزيد من الأميال مع بطاقات فلاي آند بلاس

استخدم بطاقة ماستركارد "فلاي آند بلاس" من البنك الأردني الكويتي والملكية الأردنية للمشتريات اليومية واكتسب الأميال على برنامج المسافر الدائم "رويال بلاس"

* خاضعة لشروط البنك الأردني الكويتي والملكية الأردنية

www.jkb.com

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة المصرفية

www.Jordanislamicbank.com